أجلى البرهان

في نقد كتاب ابن روزبهان

تأليف
آية الله السيد علي الحسيني الميلاني

١٣

اعرف الحق تعرف أهله
(١٣)

أجلى البرهان
في نقد كتاب ابن روزبهان

تأليف
آية الله السيد علي الحسيني الميلاني

مركز الحقائق الإسلامية

الكتاب: أجلى البرهان في نقد كتاب ابن روزبهان

المؤلف: آية الله السيد علي الحسيني الميلاني

نشر: الحقائق

المطبعة: وفا

الطبعة: الأولى ـ ١٤٢٩

الكميّة: ١٠٠٠ نسخة

ردمك: ٧ ـ ٧١ ـ ٢٥٠١ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨ 978 - 964 - 2501 - 71 - 7

عنوان المركز: قم، شارع صفائيه، فرع ٣٤، فرع ايرانيزاده، رقم ٣٣، الهاتف: ٧٧٣٩٩٦٨-٠٢٥١، الفاكس: ٧٧٤٢٢١٢-٠٢٥١.

عنوان مركز النشر: قم، شارع صفائيه، مقابل صندوق قرض الحسنه دفتر تبليغات، الهاتف: ٧٨٣٧٣٢٠-٠٢٥١.

عنوان مركز التوزيع في مشهد: شارع الشهداء، خلف حديقة نادري (باغ نادري)، فرع الشهيد خوراكيان، بناية گنجينه كتاب التجارية، نشر نور الكتاب، الهاتف: ٢٢٢٣١٣٠-٠٥١١.

عنوان مركز التوزيع في اصفهان: شارع چهارباغ پائين، أمام ملعب تختي الرياضي، المركز التخصصي للحوزة العلمية في اصفهان، الهاتف: ٢٢٢٣٤٢٣-٠٣١١.

الموقع: www.Al-haqaeq.org ـ البريد الالكتروني: Info@Al-haqaeq.org

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المركز

نظراً للحاجة الماسّة والضرورة الملحّة لنشر العقائد الحقّة والتعريف بالفكر الشيعي، بالبراهين العقليّة المتقنة والأدلّة النقلية من الكتاب والسنّة، من أجل ترسيخها في أذهان المؤمنين، ودفع الشبهات المثارة حولها من قبل المخالفين، فقد بادر (مركز الحقائق الاسلامية) بإخراج سلسلة علمية ـ عقائدية، متنوّعة، تميّزت بجامعيتها بين العمق في النظر والقوّة في الاستدلال والوضوح في البيان، تحت عنوان (إعرف الحق تعرف أهله)، وهي من بحوث سماحة الفقيه المحقق آية اللّه الحاج السيد علي الحسيني الميلاني (دام ظلّه)، آملين أن نكون قد قمنا ببعض الواجب الملقى على عواتقنا في هذه الأيام التي كثرت فيها الشبهات وازدادت الانحرافات، سائلين اللّه ﷻ أن يسدّد خطانا على نهج الكتاب والعترة الطاهرة كما أوصى الرسول الأكرم صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، والحمد للّه رب العالمين.

مركز الحقائق الاسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

وبعد

فقد ألّف الشيخ أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّي المعروف بالعلامة، المتوفى سنة ٧٢٦ كتاب (منهاج الكرامة في معرفة الإمامة)، فمنَّ الله عزوجلّ عليّ بشرحه وخرج منه حتى الآن ثلاث مجلدات بالإضافة إلى مدخلٍ تحت عنوان (دراسات في منهاج السنّة لابن تيمية).

وألّف العلامة أيضاً كتاب (نهج الحق وكشف الصدق) وهو من خيرة الكتب المصنفة في اصول الدين، فمنَّ الله كذلك عليَّ بوضع كتابٍ درست فيه كتاب فضل الله ابن روزبهان الشيرازي من علماء

القرن التاسع[١] الذي وضعه في الردّ عليه، وأسماه بـ(إبطال نهج الباطل)، إذ قرأته من أوّله إلى آخره، لأتعرّف على عقائد هذا الرجل ونفسيّته، ولأجل المقارنة بينه وبين العلاّمة الحلّيّ والمحاكمة بين كتابيهما، فجاءت تلك الدراسات في فصول طبعت في مقدمة كتاب (دلائل الصدق لنهج الحق)[٢]، تحت عنوان (أجلى البرهان في نقد كتاب ابن روزبهان) فأقول وبالله التوفيق:

(١) توجد ترجمته في كتابه: الضوء اللاّمع لأهل القرن التاسع ٦ / ١٧١.

(٢) تأليف آية الله الشيخ محمّد حسن المظفّر المتوفى سنة ١٣٧٥، الطبعة الحديثة، بتحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.

الفصل الأول

السبُ والشتم

لقد سوّد الفضل ابن روزبهان صفحات كتابه بسبّ وشتم العلّامة الحلّي والشيعة الإماميّة عامّةً، بما لا يُسمع عادةً إلّا من الجهلة الأرذال والسوقة الأنذال.

ومن الواضح أن مثل هذه العبارات تدلّ ـ مضافاً إلى دلالتها على عدم الورع والتقوى، وعلى سوء الأدب والأخلاق ـ على بطلان عقيدة الشخص وعجزه عن الدفاع عنها.

ونحن نورد ما تفوّه به هذا الرجل:

«ثمّ ما ذكر... من المبالغات والتقعقعات الشنيعة، والكلمات الهائلة المرعدة المبرقة، التي يميل بها خواطر القلندرية والعوامّ إلى

مذهبه الباطل، ورأيه الكاسد الفاسد»[١].

«هذا غاية الجهل والتعصّب، وهو رجلٌ يريد ترويج طامّاته ليعتقده القلندرية والأوباش ورعاع الحلّة من الرفضة والمبتدعة»[٢].

«هذا الرجل الطامّاتي الذي يصنّف الكتاب ويردّ على أهل الحقّ، ويبالغ في إنكار العلماء والأولياء، طلباً لرضا السلطان محمّد خدابنده، ليعطيه إدراراً ويفيض عليه مدراراً»[٣].

«هذا غاية التعصّب والخروج عن قواعد الإسلام، نعوذ بالله من عقائده الفاسدة الكاسدة»[٤].

«هذا غاية الجهل والعناد والخروج عن قاعدة البحث، بحيث لو نسب هذا الكلام إلى العوامّ استنكفوا منه»[٥].

«والطامّات والخرافات التي يريد أن يميل بها خواطر السفهة إلى مذهبه غير ملتفت إليها»[٦].

---

(١) دلائل الصدق ١ / ١٧١.

(٢) دلائل الصدق ١ / ٢١٨.

(٣) دلائل الصدق ١ / ٢٤٦.

(٤) دلائل الصدق ١ / ٢٤٧.

(٥) دلائل الصدق ١ / ٢٧٦.

(٦) دلائل الصدق ١ / ٣٠٧.

«إنّ الرجل كودّن طامّاتي متعصّب، فتعصّب لنفسه لا لله ورسوله، والعجب أنّه كان لا يأمل أن العقلاء ربّما ينظرون في هذا الكتاب فيفتضح عندهم! ما أجهله من رجل متعصّب! نعوذ بالله من شرّ الشيطان وشركه»[١].

«وهذه الطامّات المميلة لقلوب العوامّ لا تنفع ذلك الرجل، وكلّ ما بثّه من الطامّات افتراء»[٢].

«ولا عجب من هذه الشيعة، فإنّ الكذب والافتراء طبيعتهم وبه خلقت غريزتهم»[٣].

«يذكرون الأشياء عن الأئمّة، ويمزجون كلّ ما ينقلون عنهم بألف كذبة كالكهنة السامعة لأخبار الغيب»[٤].

«ما ذكره من الطامّات والتنفير فهو الجري على عادته في المزخرفات والترّهات»[٥].

«هذا الرجل أصمّ أطروش لا يسمع نداء المنادي، وصوّر لنفسه

---

(١) دلائل الصدق ١ / ٣١٧.

(٢) دلائل الصدق ١ / ٣٣١.

(٣) دلائل الصدق ١ / ٣٣٤.

(٤) دلائل الصدق ١ / ٣٤٩.

(٥) دلائل الصدق ١ / ٣٨١.

مذهباً وافترى أنّه مذهب الأشاعرة ويورد عليه الاعتراضات... والعجب أنّه لا يخاف أن يلقى الله بهذه العقيدة الباطلة التي هو إثبات الشركاء لله تعالى في الخلق مثل المجوس، وذلك المذهب أردأ من مذهب المجوس بوجه؛ لأنّ المجوس لا يثبتون إلاّ شريكاً واحداً يسمّونه: أهرمن، وهؤلاء يثبتون شركاء لا تحصر ولا تحصى، إنّهم إذا قيل لهم: لا إله إلاّ الله يستكبرون»[١].

«مع ذلك، افترى على الصادق ـ عليه السّلام ـ كذباً في حقّهم»[٢].

«فعُلم أنّ هذا الرجل مفتر كودن كذاب، مثل كوادن حلّة وبغداد، لا أفلح من رجل سوء»[٣].

«والعجب أنّ هؤلاء لا يفرّقون بين هذين المعنيين، ثمّ من العجب كلّ العجب أنّهم لا يرجعون إلى أنفسهم ولا يتأمّلون... فإذا بلغ أمر الخلق إلى الفعل رقدوا كالحمار في الوحل ونسبوا إلى أنفسهم الأفعال، وفيه خطر الشرك»[٤].

«وهذا يدلّ على غاية حمق الرجل وحيلته وتعصّبه وعدم فهمه،

---

(١) دلائل الصدق ١/ ٣٨٣.

(٢) دلائل الصدق ١/ ٤٠٠.

(٣) دلائل الصدق ١/ ٤٠١.

(٤) دلائل الصدق ١/ ٤٥٤.

أما كان يستحي من ناظر في كتابه؟!»[١].

«نعم، ربّما فهم ذلك الأعرابي الجافي، الحلّي الوطن، ذلك المعنى من كلام الله تعالىٰ»[٢].

«ورأينا المعتزلة ومن تابعهم من الشيعة كاليهود، يخفون مذهبهم ويسمّونه التقيّة، ويهربون من كل شاهق إلى شاهق، ولو نسب إليهم أنّهم معتزليّون أو شيعة يستنكفون عن هذه النسبة»[٣].

«وكأنّ هذا الرجل لم يمارس قطّ شيئاً من المعقولات، والحقّ أنّه ليس أهلاً لأن يباحث، لدناءة رتبته في العلم، ولكن ابتليت بهذا مرّة فصبرت... وكلّ هذه الاستدلالات خرافات وهذيانات لا يتفوّه بها إلاّ أمثاله في العلم والمعرفة»[٤].

«لكنّ المعتزلة ومن تابعهم يناسب حالهم ما قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[٥]»[٦].

---

(١) دلائل الصدق ١ / ٤٥٦.

(٢) دلائل الصدق ١ / ٤٦٢.

(٣) دلائل الصدق ١ / ٤٧٦.

(٤) دلائل الصدق ١ / ٤٨٤.

(٥) سورة الزمر ٣٩: ٤٥.

(٦) دلائل الصدق ١ / ٥٠٨.

«انظروا معاشر المسلمين إلى هذا السارق الحلّي الذي اعتاد سرقة الحطب من شاطىء الفرات، حسب أنّ هذا الكلام حطب يسرق؟! كيف أتى بالدليل وجعله اعتراضاً؟! والحمد لله الذي فضحه في آخر الزمان وأظهر جهله وتعصّبه على أهل الإيمان»(١).

«ومثله مع المعتزلة في لحس فضلاتهم كمثل الزبّال يمرّ على نجاسة رجل أكل بالليل بعض الأطعمة الرقيقة كماء الحمّص، فجرى في الطريق، فجاء الزبّال وأخذ من نجاسته وجعل يلحسه ويتلذّذ به.

فهذا ابن المطهّر النجس كالزبّال يمرّ على فضلات المعتزلة ويأخذ منها الاعتراضات، ويكفّر بها سادات العلماء، ينسبهم إلى أقبح أنواع الكفر، يحسب أنّه يحسن صنعاً، نعوذ بالله من الضلال، والله الهادي»(٢).

«فانظر إلى هذا الحلّي الجاهل، كيف افترى في معنى الكسب وخلط المذاهب والأقوال، كالحمار الراتع في جنّة عالية قطوفها دانية، والله تعالى يجازيه»(٣).

«العجب من هذا الرجل، أنّه يفتري الكذب ثمّ يعترض عليه،

---

(١) دلائل الصدق ١ / ٥١٩.

(٢) دلائل الصدق ١ / ٥٣٣.

(٣) دلائل الصدق ١ / ٥٣٧.

فكأنه لم يتّفق له مطالعة كتاب في الكلام على مذهب الأشاعرة، وسمع عقائدهم من مشايخه من الشيعة وتقرّر بينهم أنّ هذه عقائد الأشاعرة، ثمّ لم يستح من الله تعالى ومن الناظر في كتابه، وأتى بهذه الترّهات والمزخرفات»[1].

«هذا الرجل السوء الفحّاش، وكأنّه حسب أنّ الأنبياء أمثاله من رعاع الحلّة الّذين يفسدون على شاطئ الفرات بكلّ ما ذكره، نعوذ بالله من التعصّب فإنّه أورده النار»[2].

«فهذا كذب أظهر وأبين من كذب مسيلمة الكذّاب»[3].

«فكيف هذا الرجل الجاهل بالحديث والأخبار، بل بكلّ شيء، حتّى أنّي ندمت من معارضة كتابه وخرافاته بالجواب، لسقوطه عن مرتبة المعارضة، لانحطاط درجته في سائر العلوم، معقولها ومنقولها، أصولها وفروعها، لكن ابتليت بهذا مرّة فصبرت»[4].

«والعجب من هذا الرجل أنّه يبالغ في احتراز الأنبياء عن الكذب وينسب الكذب الصراح إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، نعوذ

---

(١) دلائل الصدق ١ / ٥٧٧.

(٢) دلائل الصدق ١ / ٦٩٥.

(٣) دلائل الصدق ٢ / ٣٢٢.

(٤) دلائل الصدق ٢ / ٣٥٠.

باللّه من هذا»(١).

«هذا الرجل لا يعرف ما يقول، وهو كالناقة العشواء يرتعي كلّ حشيش»(٢).

«أيّها الجاهل العاميّ، الضالّ العاصي، الشيعة ينسبون أنفسهم إلى الأئمّة الاثني عشر، أترىٰ أئمّة أهل السُنّة والجماعة يقدحون في أهل بيت النبوّة والولاية؟! أتراهم يا أعمىٰ القلب أنّهم يفترون مثلك ومثل أضرابك علىٰ الأئمّة، ويفترون المطاعن والمثالب ممّا لم يصحّ به خبر، بل ظاهر عليه آثار الوضع والبطلان؟!»(٣).

«ثمّ جاء ابن المطهّر الأعرابي، البوّال علىٰ عقبيه، ويضع لهم المطاعن، قاتله اللّه من رجل سوء بطّاط»(٤).

«إنّ هذا الرجل السوء يذكر لمثل هذا الرجل [يعني أبا بكر] المطاعن، لعن اللّه كلّ مخالف طاعن، وكنت حين بلغت باب المطاعن أردت أن أطوي عنه كشحاً، ولا أذكر منه شيئاً، لأنّها تؤلم خاطر المؤمن ويفرح بها المنافق الفاسد الدين، لأنّ من المعلوم أنّ هذا الدين قام في

(١) دلائل الصدق ٢ / ٤٤٧.

(٢) دلائل الصدق ٢ / ٥٢٦.

(٣) دلائل الصدق ٢ / ٥٨٩.

(٤) دلائل الصدق ٢ / ٥٩٣.

خلافة هؤلاء الخلفاء الراشدين، ولمّا سمع المنافق أنّ هؤلاء مطعونون فرح بأنّ الدين المحمّدي لا اعتداد به، لأنّ هؤلاء المطعونين ـ حاشاهم ـ كانوا مؤسّسي هذا الدين، وهذا ثلمة عظيمة في الإسلام، وتقوية كاملة للكفر أقدم به الروافض لا أفلحوا...»[1].

«ثمّ جاء البوّال الذي استوىٰ قوله وبوله، فيجعله [أي: عثمان] كالكفّار، ولا يقبل دفنه مع المسلمين، أُفٍّ له وتُفٍّ، والصفع علىٰ رقبته بكلّ كَفّ»[2].

(١) دلائل الصدق ٢ / ٥٩٤.

(٢) دلائل الصدق ٣ / ٣١٦.

الفصل الثاني

التعاطف مع بني أميّة ومناوئي أمير المؤمنين

والفضل وإن كان يتظاهر في كتابه بحبّ أمير المؤمنين وأهل البيت عليهم السلام، ويعترف ببعض مناقبهم وفضائلهم، لكنّه يحاول الدفاع عن خصومهم وتبرئة مناوئيهم عن المثالب، وتبرير أو تهوين ما صدر عنهم تجاه النبيّ وأهل بيته الأطهار، ولا بأس بإيراد طرف من نصوص عباراته في ذلك:

١ ـ عائشة:

فمثلاً نجده يقول عن خروج عائشة ضدّ أمير المؤمنين عليه السّلام، تقود الجيوش لحربه في البصرة، ما هذا لفظه:

«إنّها خرجت محتسبةً، لأنّ قتلة عثمان قتلوا الإمام وهتكوا حرمة الإسلام، فخرجت تريد الاحتساب وأخطأت في هذا الخروج مع

الاجتهاد، فيكون الحقّ مع عليٍّ، وهي لم تكن عاصيةً، للاجتهاد... بل ذكر أرباب الأخبار أنّ بعد الفراغ من وقعة الجمل، دخل عليٌّ على عائشة، فقالت عائشة: ما كان بيني وبينك إلاّ ما يكون بين المرأة وأحمائها! فقال أمير المؤمنين: والله ما كان إلاّ هذا. وهذا يدلّ على نفي العداوة...»[1].

فاقرأ واحكم في دين هذا الرجل وعقله بما يقتضيه العلم بالقرآن والأحكام الشرعية ومجريات الأُمور.

٢ ـ أُمراء بني أُميّة:

ويقول عن الوليد بن عقبة وسعيد بن العاص وعبدالله بن سعد ابن أبي سرح، وأمثالهم، ما نصّه:

«معظم ما يطعنون على عثمان هو تولية بني أُميّة على الممالك، وذلك لأنّه رأى أُمراء بني أُميّة أُولي رشد ونجابة وعلم بالسياسات... وكان بنو أُميّة على هذه النعوت»[2].

٣ ـ معاوية:

قال العلاّمة تحت عنوان «مطاعن معاوية»: «وقد روى الجمهور منها أشياء كثيرة، وهي أكثر من أن تحصى، منها: ما روى الحميدي، قال:

(١) دلائل الصدق ٣/ ٦١٤ ـ ٦١٥.

(٢) دلائل الصدق ٣/ ٢٤٤.

قال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: ويح عمّار! تقتله الفئة الباغية بصفّين، يدعوهم إلى الجنّة ويدعونه إلى النار[١]؛ فقتله معاوية؛ ولمّا سمع معاوية اعتذر فقال: قتله من جاء به. فقال ابن عبّاس: فقد قتل رسول اللّٰه حمزة لأنّه جاء به إلى الكفّار!»[٢].

فقال الفضل: «قول أهل السُنّة والجماعة في معاوية: إنّه رجل من أصحاب رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه [وآله] وسلّم، وصحبته ثابتة، لا ينكره الموافق والمخالف، وكان كاتب وحي رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه [وآله] وسلّم.

وبعد أن توفّي رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه [وآله] وسلّم... ولاّه عمر في إمارة الشام.. ثم ولاّه عثمان الشام وأضافه ما فتحه من بلاد الروم، وكان على ولايتها مدّة خلافة عثمان بن عفّان. ثمّ لمّا تولّى الخلافة أمير المؤمنين عليّ عزله من إمارة الشام...

ومذهب أهل السُنّة والجماعة: إنّ الإمام الحقّ بعد عثمان كان عليّ بن أبي طالب، ولا نزاع لأحد من أهل السُنّة في هذا، وإن كلّ من خرج على عليّ كانوا بغاةً، على الباطل، ولكن كانوا من أصحاب رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه [وآله] وسلّم، ينبغي أن يُحفظ اللسان عنهم،

---

(١) الجمع بين الصحيحين ٢ / ٤٦١ ح ١٧٩٤، وانظر: صحيح البخاري ١ / ١٩٤ ح ١٠٧.

(٢) نهج الحقّ: ٣٠٦، وانظر: دلائل الصدق ٣ / ٣٥١.

ويُكَفّ عن ذِكرهم وما جرىٰ بين الصحابة، لأنّه يورث الشحناء ويثير البغضاء، ولا فائدة في ذِكره.

وأمّا ما ذكره من مطاعن معاوية فلا اهتمام لنا أصلاً بالذبّ عنه، فإنّه لم يكن من الخلفاء الراشدين حتّىٰ يكون الذبّ عنه موجباً لإقامة سُنّة الخلفاء وذبّ الطعن عن حريمهم، ليقتدوا بهم الناس، ولا يشكّوا في كونهم الأئمّة، لأنّ معظم الإسلام منوط بآرائهم، فإنّهم كانوا خلفاء النبوّة ووارثي العلم والولاية.

وأمّا معاوية فإنّه كان من ملوك الإسلام، والملوك في أعمالهم لا يخلون عن المطاعن، ولكن كفّ اللسان عنهم أولىٰ، لأنّ ذِكر مطاعنه لا تتعلّق به فائدة مّا أصلاً... وقد قال رسول الله: لا تذكروا موتاكم إلاّ بالخير...»[(١)].

أقول:

في هذا الكلام، ينصّ الفضل علىٰ عدم اهتمامهم بالذبّ عن معاوية، لكنّ أبناء تيميّة وحجر وكثير والعربي وأمثالهم يهتمّون الاهتمام البالغ بالذبّ عنه، ولو سلّمنا صدق الفضل ـ ولو في حقّ نفسه في الأقلّ ـ في عدم الاهتمام بالذبّ عن معاوية والجواب عن مطاعنه، فقد وجدنا في كلامه المذكور:

---

(١) دلائل الصدق ٣ / ٣٥١ ـ ٣٥٣.

١ ـ يصف معاوية بـ«كاتب وحي رسـول اللّـه»، وهـو مـا يـزعمه أولياؤه له، وهو ممّا لا أساس له من الصحّة، ولا نصيب له من الحقيقة....

٢ ـ يدعو إلى الكفّ وحفظ اللسان عنه، بل يـرىٰ أولويـة ذِكـره بالخير، ولذا قال ـ في جواب رواية العلاّمة «إنّ معاوية قتل أربعين ألفاً من المهاجرين والأنصار وأولادهم..»[١]، وروايته دخـول أروىٰ بـنت الحارث بن عبدالمطّلب علىٰ معاوية وقـولها له: «لقـد كـفرت النـعمة، وأسأت لابن عمّك الصحبة، وتسمّيت بـغير اسـمك، وأخـذت غـير حقّك...»[٢] ـ: «إنّ هذه الحكايات والأخبار التي لم تصحّ بها رواية، ولم يقم بصحّتها برهان، ترك ذِكرها أولىٰ وأليق، سيّما أنّـها متضمّنة لنشـر الفواحش، وعظام هذه الجماعة رميمة، ولم يبق لهم آثار...»[٣].

٣ ـ ويقول بأنّه رجل من الصحابة وصـحبته ثـابتة، مشيراً إلى مـا كرّره في كتابه من وجـوب تـعظيم الصـحابة كـلّهم! ومـن ذلك قـوله: «مذهب عامّة العلماء أنّه يجب تعظيم الصحابة كلّهم، والكفّ عن القدح فيهم، لأنّ اللّه عظّمهم وأثنىٰ عليهم في غير موضع من كتابه... والرسول قد أحبّهم وأثنىٰ عليهم في أحاديث كثيرة... ثمّ إن مـن تأمّـل سـيرتهم،

(١) دلائل الصدق ٣ / ٣٩٣.

(٢) دلائل الصدق ٣ / ٣٩٣ ـ ٣٩٤.

(٣) دلائل الصدق ٣ / ٣٩٥.

ووقف على مآثرهم وجدّهم في نصرة الدين، وبذلهم أموالهم وأنفسهم في نصرة الله ورسوله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، لم يتخالجه شكٌّ في عظم شأنهم، وبراءتهم عمّا نسب إليهم المبطلون من المطاعن، ومنعه ذلك عن الطعن فيهم، ورأى ذلك مجانباً للإيمان»[١].

أقول:

لكنّ المنصف إذا تأمّل في هذه الكلمات ومناقشاته في استدلالات العلاّمة، حصل له الشكّ والتردّد في صدق الفضل في مقاله بأن لا اهتمام له بالذبّ عن معاوية، لا سيّما بالنظر إلى قوله بالنسبة إلى الأخبار والحكايات التي استدلّ بها العلاّمة: «لم تصحّ بها رواية، ولم يقم بصحّتها برهان»....

بل قوله في قضيّة سبّ معاوية لأمير المؤمنين عليه السّلام: «أمّا سبّ أمير المؤمنين ـ نعوذ بالله من هذا ـ فلم يثبت عند أرباب الثقة، وبالغ العلماء في إنكار وقوعه، حتّى إنّ المغاربة وضعوا كتباً ورسائل، وبالغوا فيه كمال المبالغة...»[٢] يدلّ بوضوحٍ على كونه في مقام الدفاع عن معاوية بكلّ اهتمام! وذلك لوجود أخبار سبّ معاوية لأمير المؤمنين عليه السّلام، وحثّ الناس على ذلك، في كثير من الكتب

---

(١) دلائل الصدق ٣/ ٣٩٨ـ ٤٠٠.

(٢) دلائل الصدق ٣/ ٣٨٥.

المعتمدة عند القوم، حتّىٰ في الصحاح!... .

أخرج مسلم في صحيحه: «أمر معاوية سعداً فقال: ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟! فقال: أمّا ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم فلن أسبّه، لأن تكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليّ من حمر النعم، سمعت رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم يقول له ـ وقد خلّفه في بعض مغازيه، فقال له عليٌّ: يا رسول الله! خلّفتني مع النساء والصبيان؟! فقال له رسول الله ـ: أما ترضىٰ... وسمعته يقول يوم خيبر: لأعطينّ الراية... ولمّا نزلت: هذه الآية ﴿تَعَالَوْا...﴾[1]...»[2].

فهذا الحديث في كتاب التزموا بصحّة رواياته، ودلالته واضحة.

هذا، ولفظاعة صنع معاوية، ولأنّ النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم قال: «من سبّ عليّاً فقد سبّني»[3].. ومن سبّ رسول الله فهو كافر بالإجماع، ولأنّ ثبوت كفر معاوية بهذا وغيره يؤدّي إلى الطعن في من نصبه وفي من سبقه، تحيّر القوم واضطربوا!!!... .

أمّا تكذيب الخبر ـ كما فعل الفضل ـ فمردود بأنّه في الصحيح... .

---

(١) سورة آل عمران ٣: ٦١.

(٢) صحيح مسلم ٧ / ١٢٠.

(٣) أخرجه الحاكم وصحّحه، وأقرّه الذهبي في التلخيص؛ انظر: المستدرك على الصحيحين ٣ / ١٣٠ ح ٤٦١٥.

وأمّا الالتزام به لصحّته فيترتّب عليه ما ذكرناه، وهو هادم لأساس مذهبهم، فكأنّهم لم يجدوا بُدّاً من التلاعب في متن الحديث:

فرواه بعضهم بلفظ: «قدم معاوية في بعض حجّاته، فدخل علىٰ سعد، فذكروا عليّاً، فنال منه، فغضب سعد...»(١).

ثمّ جاء ابن كثير فأسقط جملة: «فنال منه، فغضب سعد...»(٢).

ورواه أحمد في المناقب باللفظ التالي: «ذُكر عليٌّ عند رجل وعنده سعد بن أبي وقّاص، فقال له سعد: أتذكر عليّاً؟!...»(٣).

ورواه النسائي في الخصائص بلفظ آخر، هو: «عن سعد، قال: كنت جالساً فتنقّصوا عليّ بن أبي طالب، فقلت: لقد سمعت رسول اللّٰه...»(٤).

٤ ـ عبداللّٰه بن الزبير:

ومن ذا الذي يشكّ في عداء عبداللّٰه بن الزبير لأمير المؤمنين عليه السلام؟! ومع ذلك يعدّه الفضل في الخلفاء الراشدين بزعمه! فيقول في معنىٰ حديث الاثني عشر خليفة: «ثمّ ما ذكر من عدد اثني عشر خليفة، فقد اختلف العلماء في معناه، فقال بعضهم: هم الخلفاء بعد رسول اللّٰه

---

(١) سنن ابن ماجة ١/ ٤٥ح ١٢١، مصنّف ابن أبي شيبة ٧/ ٤٩٦ح ١٥.

(٢) البداية والنهاية ٨/ ٦٣.

(٣) فضائل الصحابة ٢/ ٧٩٧ح ١٠٩٣.

(٤) تهذيب خصائص الإمام عليّ عليه السلام: ٢٤ح ١٠.

صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، وكان اثنا عشر منهم ولاة الأمر إلى ثلاثمائة سنة، وبعدها وقعت الفتن والحوادث، فيكون المعنى أنّ أمر الدين عزيز في مدّة خلافة اثني عشر، كلّهم من قريش.

وقال بعضهم: إنّ عدد الصلحاء الخلفاء من قريش اثنا عشر، وهم: الخلفاء الراشدون، وهم خمسة، وعبدالله بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، وخمسة أُخر من خلفاء بني العبّاس. فيكون هذا إشارة إلى الصلحاء من الخلفاء القرشية»[(١)].

وإذا كان من «الخلفاء الراشدين» فما هو الأصل في أعمالهم بنظره؟!

قال: «الأصل أن تحمل أعمال الخلفاء الراشدين على الصواب»[(٢)]!

٥ ـ أنس بن مالك:

وقال الفضل ـ وهو في الحقيقة يقصد الدفاع عن أنس بن مالك ـ: «وأمّا ما ذكر أنّ أمير المؤمنين استشهد من أنس بن مالك، فاعتذر بالنسيان، فدعا عليه؛ فالظاهر أنّ هذا من موضوعات الروافض...»[(٣)].

---

(١) دلائل الصدق ٢ / ٤٨٦.

(٢) دلائل الصدق ٣ / ٢٦٢.

(٣) دلائل الصدق ٢ / ٥٤٠.

وأقول:

ذكر هذا الخبر: ابن السائب الكلبي في جمهرة النسب، والبلاذري في أنساب الأشراف، وابن قتيبة في المعارف، وعنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، وابن عساكر في تاريخ دمشق، وابن حجر في الصواعق، وغيرهم من أعلام الحديث والتاريخ[1].

(١) انظر: جمهرة النسب ٢ / ٣٩٥، أنساب الأشراف ٢ / ٣٨٦، المعارف: ٣٢٠، شرح نهج البلاغة ١٩ / ٢١٨ وورد الخبر كذلك في ٤ / ٧٤ وج ١٩ / ٢١٧، تاريخ دمشق ٩ / ٣٧٥_٣٧٦، الصواعق المحرقة: ١٩٨.

وراجع: فضائل الصحابة ـ لأحمد بن حنبل ـ ١ / ٦٦٣ ح ٩٠٠، حلية الأولياء علىّ عليه السّلام ـ للخوارزمي ـ: ٣٧٨ ح ٣٩٦، مجمع الزوائد ٩ / ١٠٦.

الفصل الثالث

التكذيب بقضايا ثابتة

وكم من قضيّة ثابتة لا تقبل الجدل والتشكيك، كذّبها الفضل وأنكرها! وجعل يسبُّ ويشتم العلاّمة لِذكرها!!

وقد رأينا أن نذكر عشرة موارد من هذا القبيل، تاركين الحكم للباحث المنصف الحرّ:

١ ـ كون أبي بكر في جيش أُسامة:

قال الفضل: «قد صحّ أنّ أبا بكر لم يكن في جيش أُسامة، وقد قال الجزيري: من ادّعى أنّ أبا بكر كان في جيش أُسامة فقد أخطأ، لأنّ النبيّ بعد أن أنفذ جيش أُسامة قال: مُرُوا أبا بكر فليصلِّ بالناس؛ ولو كان مأموراً بالرواح مع أُسامة لم يكن رسول الله يأمره بالصلاة بالأُمة»[١].

---

(١) دلائل الصدق ٣ / ١١.

أقول:

هذا كلامه!

ونحن للاختصار نكتفي بكلام الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرح البخاري، فإنّه يقول ما ملخّصه:

«كان تجهيز أسامة يوم السبت، قبل موت النبيّ بيومين... فبدأ برسول الله وجعه في اليوم الثالث، فعقد لأسامة لواءً بيده، فأخذه أسامة، فدفعه إلى بريدة، وعسكر بالجرف. وكان ممّن ندب مع أسامة من كبار المهاجرين والأنصار، منهم: أبو بكر، وعمر، وأبو عبيدة، وسعد، وسعيد، وقتادة بن النعمان، وسلمة بن أسلم. فتكلّم في ذلك قوم... ثمّ اشتدّ برسول الله وجعه فقال: أنفذوا جيش أسامة.

وقد روي ذلك عن: الواقدي، وابن سعد، وابن إسحاق، وابن الجوزي، وابن عساكر...»[1].

٢ ـ تفرّد أبي بكر برواية حديث «نحن معاشر الأنبياء...»:

وقال الفضل: «وأمّا ما ذكر أنّ أبا بكر تفرّد برواية هذا الحديث من بين سائر المسلمين، فهذا كذب صراح... فكيف يقول هذا الفاجر الكاذب إنّ أبا بكر تفرّد برواية حديث عدم توريث رسول الله صلّى الله

(١) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ٨/١٩٢ ذح ٤٤٦٩.

عليه [وآله] وسلّم؟!»[(١)].

أقول:

هذا كلامه، ونحن نذكر أسماء بعض كبار أئمّة أهل السُنّة ممّن نصّ على تفرّد أبي بكر بالحديث المزبور، ونشير إلى محالّ كلماتهم في ذلك:

القاضي الإيجي[(٢)]....

الفخر الرازي[(٣)]....

أبو حامد الغزّالي[(٤)]....

سيف الدين الآمدي[(٥)]....

علاء الدين البخاري[(٦)]....

سعد الدين التفتازاني[(٧)]....

---

(١) دلائل الصدق ٣/ ٤٣ ـ ٤٤.

(٢) شرح مختصر ابن الحاجب في علم الأُصول ٢/ ٥٩ في مبحث خبر الواحد.

(٣) المحصول في علم الأُصول ٢/ ١٨٠ ـ ١٨١ في مبحث خبر الواحد.

(٤) المستصفى في علم الأُصول ٢/ ١٢١ ـ ١٢٢ في مبحث خبر الواحد.

(٥) الإحكام في أُصول الأحكام ٢/ ٢٩٨ و ٥٢٥ في مبحث خبر الواحد ومبحث تخصيص الكتاب بخبر الواحد ـ في التخصيص بالأدلّة المنفصلة ـ المسألة الخامسة.

(٦) كشف الأسرار في شرح أُصول البزدوي ٢/ ٦٨٨.

(٧) فواتح الرحموت في شرح مسألة الثبوت ـ هامش المستصفى ـ ٢/ ١٣٢.

جلال الدين السيوطي عن: البغوي وأبي بكر الشافعي وابن عساكر[١].

المتقي الهندي، عن: أحمد ومسلم وأبي داود وابن جرير والبيهقي[٢]....

ابن حجر المكّي[٣].

٣ ـ كشف أبي بكر بيت فاطمة عليها السّلام:

وقال الفضل: «وأمّا ما ذكره من كشف بيت فاطمة، فلم يصحّ بهذا رواية قطعاً»[٤].

أقول:

خبر كشف بيت فاطمة الزهراء عليها السّلام من أصدق الأخبار وأثبتها، وقد رواه جمع كثير من الأئمّة الأعلام من أهل السُنّة في كتبهم المعروفة المشهورة، فمنهم من رواه بالإسناد، ومنهم من أرسله إرسال المسلّمات، وتنتهي أسانيدهم إلى أبي بكر نفسه، في خبرٍ يبدي فيه أبو بكر أسفه على أمورٍ فعلها ودّ لو تركها، في كلامٍ طويل، ونحن نذكر

(١) تاريخ الخلفاء: ٨٦.

(٢) كنز العمّال ٥ / ٦٠٥ ح ١٤٠٧١.

(٣) الصواعق المحرقة: ٢٥ و ٥٣.

(٤) دلائل الصدق ٣ / ٣٢.

القدر المحتاج إليه هنا، وذلك قوله: «وددت أنّي لم أكشف بيت فاطمة عن شيء وإن غلّقوه على الحرب».

ومن رواته:

أبو جعفر الطبري، في التاريخ ٢ / ٣٥٣....

وأبو عبيدالقاسم بن سلام، في كتاب الأموال: ١٧٤....

وابن عبدربّه القرطبي، في العقد الفريد ٣ / ٢٧٩....

والمسعودي، في مروج الذهب ٢ / ٣٠١....

وابن قتيبة، في الإمامة والسياسة ١ / ٣٦....

وسعيد بن منصور....

والطبراني، في المعجم الكبير ١ / ٦٢ ح ٤٣....

وابن عساكر، في تاريخ دمشق ٣٠ / ٤١٨ ـ ٤٢٢....

وخيثمة بن سليمان الأطرابلسي....

والمتّقي الهندي، عن الأربعة الأواخر، في كنز العمّال ٥ / ٦٣١ ح ١٤١١٣.

ولقد رواه الطبري قائلاً: «حدّثنا يونس بن عبد الأعلى، قال: حدّثنا يحيى بن عبدالله بن بكير، قال: حدّثنا الليث بن سعد، قال: حدّثنا علوان، عن صالح بن كيسان، عن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، أنّه دخل على أبي بكر...» فأورد الخبر بطوله، وفيه: «فوددت أنّي لم أكشف

بيت فاطمة عن شيء وإن كانوا قد غلّقوه على الحرب» ثمّ قال بعد الخبر:

«قال لي يونس: قال لنا يحيى: ثمّ قدم علينا علوان بعد وفاة الليث، فسألته عن هذا الحديث، فحدّثني به كما حدّثني الليث بن سعد حرفاً حرفاً، وأخبرني أنّه هو حدّث به الليث بن سعد، وسألته عن اسم أبيه فأخبرني أنّه علوان بن داود».

ثمّ قال الطبري: «وحدّثني محمّد بن إسماعيل المرادي، قال: حدّثنا عبدالله بن صالح المصري، قال: حدّثني الليث، عن علوان بن صالح، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، أنّ أبا بكر الصدّيق قال... ثمّ ذكر نحوه ولم يقل فيه: (عن أبيه)»[1].

صحّة السند:

أقول: ورجال السند كلّهم ثقات، وأكثرهم من الائمّة الأعلام:

* فأمّا يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري، فهو من رجال مسلم والنسائي وابن ماجة، ومن مشايخ أبي حاتم وأبي زرعة وابن خزيمة وأبي عوانة وأمثالهم من الائمّة؛ وقد وُصف بـ«ركن من أركان الإسلام» وقال الذهبي عنه: «كان كبير المعدّلين والعلماء في زمانه بمصر».. «كان قرّة عين، مقدّماً في العلم والخير والثقة»،

(١) تاريخ الطبري ٢ / ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

توفي سنة ٢٦٤[١].

* وأمّا يحيى بن عبدالله بن بكير، المصري، فهو من رجال الصحيحين وغيرهما، ووصفه الذهبي بـ«الإمام المحدّث، الحافظ الصدوق... كان غزير العلم، عارفاً بالحديث وأيّام الناس، بصيراً بالفتوى، صادقاً، ديّناً... ما علمت له حديثاً منكراً حتّى أورده» مات سنة ٢٣١[٢].

* وأمّا الليث بن سعد، عالم الديار المصرية، فهو من رجال الصحاح الستّة.. قال الذهبي: «كان الليث رحمه الله فقيه مصر ومحدّثها ومحتشمها ورئيسها، ومن يفتخر بوجوده الإقليم...»[٣].

* وأمّا علوان بن داود، فقد أورده أبو حاتم في الثقات[٤]، وحسّنه سعيد بن منصور كما سيأتي، وكذا ورد في سند الحاكم في مستدركه كما ستعلم كذلك.

وابن أبي حاتم ذكره بعنوان «علوان بن إسماعيل»، قال: «علوان بن إسماعيل الفرقسائي، روى عن حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/٣٤٨ رقم ١٤٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٠/٦١٢ رقم ٢١٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ٨/١٣٦ رقم ١٢.

(٤) كتاب الثقات ٨/٥٢٦.

عبدالرحمن بن عوف... روىٰ عنه: الليث... سمعت أبي يقول ذلك»[١].

وقيل علوان بن صالح[٢]، وهكذا ورد في الإسناد الثاني الطبري[٣]، وفي بعض الكتب أنّه توفّي سنة ١٨٠[٤].

* وأمّا صالح بن كيسان، فهو من رجال الصحاح الستّة، قال الذهبي: «صالح بن كيسان، الإمام الحافظ الثقة، أبو محمّد، ويقال: أبو الحارث، المدني...»[٥].

* وأمّا عمر بن عبد الرحمن بن عوف، فهو من رجال أبي داود، قال الحافظ ابن حجر: «مقبول»[٦].

وتلخّص: صحّة الحديث علىٰ ضوء كلمات علماء القوم، مضافاً إلىٰ:

١ ـ إنّ الحاكم النيسابوري أخرج قطعةً منه، في كتاب الفرائض، من المستدرك علىٰ الصحيحين، بإسناده عن علوان بن داود، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه؛ وهي قوله:

(١) الجرح والتعديل ٧ / ٣٨ رقم ٢٠٦.

(٢) الضعفاء الكبير ٣ / ٤١٩ رقم ١٤٦١، لسان الميزان ٤ / ١٨٨ رقم ٥٠٢.

(٣) تاريخ الطبري ٢ / ٣٥٤.

(٤) ميزان الاعتدال ٥ / ١٣٥ رقم ٥٧٦٩.

(٥) سير أعلام النبلاء ٥ / ٤٥٤ رقم ٢٠٣.

(٦) تقريب التهذيب ١ / ٧٢٢ رقم ٤٩٥٢.

«وددت أنّي سألت النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم عن ميراث العمّة والخالة، فإنّ في نفسي منها حاجة»(١).

٢ ـ إنّ المتّقي الهندي أخرج الحديث، فأسنده إلى: أبي عبيد في كتاب الأموال، والعقيلي، وخيثمة بن سليمان الأطرابلسي في فضائل الصحابة، الطبراني، ابن عساكر، سعيد بن منصور، وقال: «إنّه حديث حسن»(٢).

وسعيد بن منصور الذي حسّن الحديث من أعلام الأئمّة في الحديث والرجال، ومن رجال الصحاح الستّة.

فعن أحمد بن حنبل: كان سعيد من أهل الفضل والصدق.

وعن أبي حاتم الرازي: هو ثقة، من المتقنين الأثبات، ممّن جمع وصنّف.

وقال الذهبي: الحافظ الإمام، شيخ الحرم، مؤلّف كتاب السنن(٣)(٤).

٣ ـ إنّ سعيد بن عفير، الراوي الآخر للحديث عن علوان بن داود،

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٤ / ٣٨١ ح ٧٩٩٩.

(٢) كنز العمّال ٥ / ٦٣١ ح ١٤١١٣.

(٣) قسم الفضائل من كتاب «السنن» مفقود، فلم يُطبع مع ما طُبع منه.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٠ / ٥٨٦ رقم ٢٠٧، تهذيب الكمال ٧ / ٣٠٥ رقم ٢٣٤٣.

وهو سعيد بن كثير بن عفير المصري، وينسب إلى جدّه، من رجال الصحيحين وغيرهما....

وقال ابن عديّ ما ملخّصه: «لم أسمع أحداً ولا بلغني عن أحدٍ من الناس كلام في سعيد بن كثير بن عفير، وهو عند الناس صدوق ثقة، وقد حدّث عن الأئمّة من الناس، ولا أعرف سعيد بن عفير غير المصري، ولم أجد لسعيد بعد استقصائي على حديثه شيئاً ممّا ينكر عليه أنّه أتى بحديث به برأسه إلاّ حديث مالك عن عمّه أبي سهيل، أو أتى بحديث زاد في إسناده إلاّ حديث غسل النبيّ، وكِلا الحديثين يرويهما عنه ابنه عبيد الله، ولعلّ البلاء من عبيدالله، لأنّي رأيت سعيد ابن عفير مستقيم الحديث»[(١)].

وذكر الذهبي كلام ابن عديّ وتعقّبه: «بلىٰ، لسعيد حديث منكَر من رواية عبدالله بن حمّاد الآملي، عن سعيد بن عفير، عن يحيىٰ بن أيّوب، عن عبيدالله بن عمر، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً، في عدم وجوب العمرة...»[(٢)].

وتلخّص: إنّ الرجل من أصدق الناس وأوثقهم، وإنّ حديثه عن «علوان» ليس حديثاً منكراً.

هذا، وقد رواه عن علوان بن داود رجل آخر أيضاً، اسمه الوليد

(١) الكامل في الضعفاء ٣ / ٤١١ رقم ٨٣٩.

(٢) ميزان الاعتدال ٣ / ٢٢٤ رقم ٣٢٦٠.

ابن الزبير، كما سيأتي في رواية ابن عساكر.

٤ ـ إنّ ابن عساكر أخرج هذا الحديث وليس فيه «علوان»، قال:

أخبرنا أبو البركات عبدالله بن محمّد بن الفضل الفراوي وأمّ المؤيّد نازيين المعروفة بجمعة بنت أبي حرب محمّد بن الفضل بن أبي حرب، قالا: أنا أبو القاسم الفضل بن أبي حرب الجرجاني، أنبأ أبو بكر أحمد بن الحسن، نا أبو العبّاس أحمد بن يعقوب، نا الحسن ابن مكرم بن حسّان البزّار أبو علي ببغداد، حدّثني أبو الهيثم خالد بن القاسم، قال: حدّثنا ليث بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن حميد ابن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه، أنّه دخل على أبي بكر...».

قال ابن عساكر: «كذا رواه خالد بن القاسم المدائني عن الليث، وأسقط منه علوان بن داود.

وقد وقع لي عالياً من حديث الليث، وفيه ذكر علوان، أخبرناه...».

ثمّ قال: «ورواه غير الليث عن علوان، فزاد في إسناده رجلاً بينه وبين صالح بن كيسان، أخبرناه أبو القاسم بن السوسي وأبو طالب الحسيني، قالا: أنا علي بن محمّد، أنا أبو محمّد بن أبي نصر، أنا أبو الحسن خيثمة بن سليمان[1]، أنا أبو محمّد عبدالله بن زيد بن عبدالرحمن النهراني، نا الوليد بن الزبير، ثنا علوان بن داود البجلي، عن

(١) هو الأطرابلسي، صاحب «فضائل الصحابة».

أبي محمّد المدني، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن ابن عوف، عن أبيه، قال: دخلت علىٰ أبي بكر...»[١].

قلت:

والظاهر وقوع السهو في هذا السند، فإنّ «أبو محمّد المدني» هو «صالح بن كيسان» لا غيره، و«الوليد بن الزبير» كأنّه الذي ذكره ابن أبي حاتم، قال: «سمع منه أبي بحمص وروىٰ عنه... سئل أبي عنه فقال: صدوق»[٢].

٥ ـ إنّ أبا عبيد... وهو القاسم بن سلاّم، الإمام الحافظ، المجتهد، ذو الفنون، المقبول عند الكلّ، قال إسحاق بن راهويه: إنّ الله لا يستحيي من الحقّ، أبو عبيد أعلم منّي ومن ابن حنبل والشافعي.. توفّي سنة ٢٢٤[٣]، روى في كتاب الأموال قال: «حدّثني سعيد بن عفير، قال: حدّثني علوان بن داود ـ مولى أبي زرعة بن عمرو بن جرير ـ، عن حميد بن عبدالرحمن بن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه عبد الرحمن، قال: دخلت علىٰ أبي بكر أعوده في مرضه الذي توفّي فيه، فسلّمت عليه، وقلت: ما

(١) تاريخ دمشق ٣٠/٤١٧ ـ ٤٢٠.

(٢) الجرح والتعديل ٩/٥ رقم ١٩.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠/٤٩٠ رقم ١٦٤.

أرى بك بأساً والحمد لله، ولا تأس على الدنيا، فوالله إن علمناك إلّا كنت صالحاً مصلحاً.

فقال: أما إنّي لا آسى على شيء إلّا على ثلاث فعلتهم وددت أنّي لم أفعلهم، وثلاث لم أفعلهم وددت أنّي فعلتهم، وثلاث وددت أنّي سألت رسول الله عنهم.

فأمّا التي فعلتها ووددت أنّي لم أفعلها: فوددت أنّي لم أكن فعلت كذا وكذا ـ لخلّة ذكرها، قال أبو عبيد: لا أُريد ذِكرها[١] ـ ...»[٢].

أقول:

لو كان ما فعله أبو بكر حقّاً، لما أعرض أبو عبيد عن ذِكره، ولو كان الخبر كذباً لكذّب الخبر قبل أن يكتم تلك الخلّة ولا يذكرها!!

٦ ـ وإنّ ابن تيميّة ـ المعروف بنصبه وعناده لأهل البيت عليهم السّلام ـ يعترف بالقضيّة ثمّ يقول بلا حياء: «إنّه كبس البيت لينظر هل فيه شيء من مال الله الذي يقسّمه وأن يعطيه لمستحقّه، ثمّ رأى أنّه لو تركه لهم لجاز، فإنّه يجوز أن يعطيهم من مال الفيء»[٣].

(١) قال محقّقه هنا: وقد ذكرها الذهبي في الميزان وهي قوله: «وددت أنّي لم أكشف بيت فاطمة وتركته وإن أُغلق على الحرب».

(٢) كتاب الأموال: ١٧٤.

(٣) منهاج السُنّة ٨ / ٢٩١.

٤ ـ تحريم عمر المغالاة في المهر:

وقال الفضل: «شأن أئمّة الإسلام وخلفاء النبوّة أن يحفظوا صورة سُنّة رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم في الأمّة، فأمرهم بترك المغالاة، والإجماع علىٰ أنّ الإمام له أن يأمر بالسُنّة أن يحفظوها، ولا يختصّ أمره بالواجبات، بل له الأمر بإشاعة المندوبات، وهذا ممّا لا نزاع فيه، كما أجاب قاضي القضاة بأنّه طلب الاستحباب في ترك المغالاة والتواضع في قوله، وأمّا تخطئة قاضي القضاة في جوابه، فخطأ بيّن، لأنّه لم يرتكب المحرّم، بل هدّد به...»[1].

أقول:

لقد حرّم عمر المغالاة بالمهر، وهذا ما فهمه الناس من كلامه، وهو ما رواه وفهمه كذلك أئمّة القوم من قوله.

أمّا أصل خطبته في ذلك، فقد أخرجه أحمد في المسند[2]، والدارمي والترمذي وابن ماجة والنسائي والبيهقي في سننهم في كتاب النكاح[3]، وقال الحاكم بعد أن روى الحديث ببعض طرقه: «فقد

---

(١) دلائل الصدق ٣/ ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٢) مسند أحمد ١/ ٤٠ ـ ٤١ و ٤٨.

(٣) مسند الدارمي ٢/ ٩٩ ح ٢١٩٦، سنن الترمذي ٣/ ٤٢٢ ح ١١١٤، سنن ابن ماجة ١/ ٦٠٧ ح ١٨٨٧، سنن النسائي ٦/ ١١٧، سنن البيهقي ٧/ ٢٣٣.

تواترت الأسانيد الصحيحة بصحّة خطبة أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب. وهذا الباب لي مجموع في جزء كبير، ولم يخرّجاه».

فقد نصّ على تواتر الخبر، ووافقه الذهبي[1]. ولكن لم يذكر اعتراض المرأة، ولا كلام عمر، ثمّ عدوله عمّا قاله!....

قال السيوطي: «وأخرج سعيد بن منصور وأبو يعلى ـ بسند جيّد ـ عن مسروق، قال: ركب عمر بن الخطّاب المنبر ثمّ قال: أيّها الناس! ما إكثاركم في صداق النساء، وقد كان رسول الله وأصحابه وإنّما الصدقات في ما بينهم أربعمائة درهم فما دون ذلك، ولو كان الإكثار في ذلك تقوى عند الله أو مكرمة لم تسبقوهم إليها؛ فلا أعرفنّ ما زاد رجل في صداق امرأة على أربعمائة درهم. ثمّ نزل.

فاعترضته امرأة من قريش فقالت له: يا أمير المؤمنين! نهيت الناس أن يزيدوا النساء في صدقاتهنّ على أربعمائة درهم؟! قال: نعم. فقالت: أما سمعت ما أنزل الله، يقول: ﴿وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً﴾[2] فقال: اللّهمّ غفرانك، كلّ الناس أفقه من عمر.

ثمّ رجع، فركب المنبر فقال: يا أيّها الناس! إنّي كنت قد نهيتكم أن تزيدوا النساء في صدقاتهنّ على أربعمائة درهم، فمن شاء أن يعطي من

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٢/١٩١ـ١٩٣ ح ٢٧٢٥ـ٢٧٢٨.

(٢) سورة النساء ٤: ٢٠.

ماله ما أحبّ.

وأخرج عبد الرزّاق وابن المنذر، عن أبي عبدالرحمن السلمي، قال: قال عمر بن الخطّاب: لا تغالوا في مهور النساء. فقالت امرأة: ليس ذلك لك يا عمر، إنّ الله يقول: ﴿وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً﴾ ـ من ذهب.

قال: وكذلك هي في قراءة ابن مسعود ـ، فقال عمر: إنّ امرأة خاصمت عمر فخصمته.

وأخرج الزبير بن بكّار في الموفقيات، عن عبدالله بن مصعب، قال: قال عمر: لا تزيدوا في مهور النساء على أربعين أوقية، فمن زاد ألقيت الزيادة في بيت المال. فقالت امرأة: ما ذاك لك! قال: ولِمَ؟! قالت: لأنّ الله يقول: ﴿وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً﴾. فقال عمر: امرأة أصابت ورجل أخطأ»[١].

وتلخّص:

١ ـ إنّ عمر حرّم.

٢ ـ وهدّد بإلقاء الزيادة في بيت المال.

٣ ـ وإنّ الناس فهموا من كلامه التحريم، فاعترضته المرأة القرشية.

٤ ـ وخصمته بالقرآن، فرجع عن تحريمه.

٥ ـ وظهرت جرأته على الله تعالى، أو جهله بالأحكام الشرعية.

---

(١) الدرّ المنثور ٢ / ٤٦٦، وانظر: الأخبار الموفّقيات: ٥٠٧ رقم ٤٣٠.

وهذا الموضع أيضاً من جملة المواضع التي يظهر فيها الفرق بين ابن روزبهان وابن تيميّة، فإنّ ابن تيميّة يصرّح بكون قوله مخالفاً للنصّ، وإنّه قد أخطأ فيه، إلاّ أنّه كان مجتهداً، وهو لم ينفّذ اجتهاده لمّا علم ببطلانه(١).

٥ ـ ابتداع عمر صلاة التراويح:

وقال الفضل: «قد ثبت في الصحاح عن زيد بن ثابت أنّ النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم اتّخذ حجرةً في المسجد...، وعن أبي هريرة: كان رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة... ثمّ كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدراً من خلافة عمر، وعن أبي ذرّ...،

وهذه الأخبار كلّها في الصحاح، وهذا يدلّ على إنّ رسول الله كان يصلّي التراويح بالجماعة أحياناً ولم يداوم عليها مخافة أن تُفرض على المسلمين فلم يطيقوا...،

فلمّا انتهى هذه المخافة جمعهم عمر وصلّى التراويح... فقال عمر: بدعة ونعمت البدعة! أراد به أنّه لم يتقرّر أمرها في زمان رسول الله، وهذا لا ينافي كونها معمولة في بعض الأوقات...»(٢).

---

(١) منهاج السُنّة ٦/٧٦.

(٢) دلائل الصدق ٣/٢١٣ ـ ٢١٤.

أقول:

ذكر الحافظ السيوطي في رسالته المصابيح في صلاة التراويح ما ملخّصه:

«سئلت مرّات: هل صلّىٰ النبيّ صلّىٰ اللّه عليه [وآله] وسلّم التراويح وهي العشرون ركعة المعهودة الآن؟ وأنا أُجيب بلا، ولا يقنع منّي بذلك، فأردت تحرير القول فيها؛ فأقول: الذي وردت به الأحاديث الصحيحة والحسان والضعيفة: الأمر بقيام رمضان والترغيب فيه، من غير تخصيص بعدد، وإنّه لم يثبت أنّه صلّىٰ اللّه عليه [وآله] وسلّم صلّىٰ عشرين ركعة، وإنّما صلّىٰ ليالي صلاةً لم يذكر عددها، ثمّ تأخّر في الليلة الرابعة خشية أن تفرض عليهم فيعجزوا عنها.

وقد تمسّك بعض من أثبت ذلك بحديث ورد فيه، لا يصلح الاحتجاج به، وأنا أُورده و أُبيّن وهاءه، ثمّ أُبيّن ما ثبت بخلافه:

روىٰ ابن أبي شيبة في مسنده، قال: حدّثنا يزيد، أنا إبراهيم بن عثمان، عن الحكم بن مقسم، عن ابن عبّاس: أنّ رسول اللّه كان يصلّي في رمضان عشرين ركعة والوتر....

قلت: هذا الحديث ضعيف جدّاً لا تقوم به حجّة. قال الذهبي في الميزان: إبراهيم بن عثمان، أبو شيبة الكوفي، قاضي واسط... (فذكر الكلمات في تجريحه). قال الذهبي: ومن مناكيره ما رواه عن الحكم بن

مقسم عن ابن عبّاس، قال: كان رسول الله يصلّي في رمضان في غير جماعةٍ عشرين ركعة والوتر....

الوجه الثاني: إنّه قد ثبت في صحيح البخاري وغيره عن عائشة: سئلت عن قيام رسول الله في رمضان فقالت: ماكان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدىٰ عشرة ركعة.

الثالث: قد ثبت في صحيح البخاري عن عمر أنّه قال في التراويح: نعمت البدعة هذه، والتي ينامون عنها أفضل. فسمّاها بدعة، يعني بدعة حسنة. وذلك صريح في أنّها لم تكن في عهد رسول الله. وقد نصّ علىٰ ذلك الإمام الشافعي وصرّح به جماعات من الأئمّة، منهم الشيخ عزّ الدين ابن عبدالسلام حيث قسّم البدعة إلىٰ خمسة أقسام وقال: ومثال المندوبة صلاة التراويح، ونقله عنه النووي في تهذيب الأسماء واللغات. ثمّ قال: وروىٰ البيهقي بإسناده في مناقب الشافعي عن الشافعي... وقد قال عمر في قيام شهر رمضان: نعمت البدعة هذه. يعني: إنّها محدثة لم تكن. هذا آخر كلام الشافعي.

الرابع: إنّ العلماء اختلفوا في عددها، ولو ثبت ذلك من فعل النبيّ لم يُختلف فيه.

وفي الأوائل للعسكري: أوّل من سنّ قيام رمضان عمر، سنة أربع عشرة. وأخرج البيهقي وغيره من طريق هشام بن عروة عن أبيه، قال: إنّ

عمر بن الخطّاب أوّل من جمع الناس على قيام شهر رمضان، الرجال على أُبيّ بن كعب، والنساء على سليمان بن أبي خثمة. وأخرج ابن سعد عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة نحوه....

وأخرج أحمد بسند حسن عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول اللّٰه يرغّب في قيام رمضان، ولم يكن رسول اللّٰه جمع الناس على القيام»(١).

هذه خلاصة ما ذكره السيوطي في رسالته.

فالحاصل: أوّلاً: إنّ النبيّ صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم لم يصلّ الركعات المعهودة عندهم في شهر رمضان، أصلاً.

وثانياً: إنّه لم يصلّ تلك الركعات جماعةً.

وثالثاً: إنّ القيام بهذه الصلاة جماعة من أوّليّات عمر وبدعه، وإنّ ذلك رأي الشافعي وجماعات كبيرة من الأئمّة الأعلام.

٦ ـ حكم عمر برجم الحامل والمجنونة:

وقال الفضل: «الأئمّة المجتهدون قد يعرض لهم الخطأ في الأحكام....

وإن صحّ ما ذكر من حكم عمر في الحامل والمجنونة، فربّما كان

(١) المصابيح في صلاة التراويح ـ المطبوعة ضمن كتاب «الحاوي للفتاوي» ـ ١ / ٣٤٧ ـ ٣٥٠.

لشيء ممّا ذكرناه، ولا يكون هذا طعناً.

وكيف يصحّ لأحدٍ أن يطعن في علم عمر وقد شاركه النبيّ في علمه كما ورد في الصحاح عن ابن عمر؟!...»[١].

أقول:

قد ثبت جهل عمر بآيات الكتاب والأحكام الشرعية، في موارد كثيرة، فإن أصرّ أولياؤه على كونه عالماً بالكتاب والأحكام، لزمهم القول بجرأته على الله والرسول في تلك المواضع، ومخالفته للنصوص عن علم وعمدٍ....

ومن ذلك هذان الموضعان، وقد ثبت في المصادر أنّ أمير المؤمنين عليه السّلام هو الذي منعه من رجمها، وتشكيك ابن روزبهان في صحّة الخبر مكابرة واضحة، تبع فيها ابن تيميّة الحرّاني[٢].

أمّا قضيّة المرأة الحامل التي ولدت لستّة أشهر فهمّ عمر برجمها، فقد أخرجها:

عبد الرزّاق بن همّام الصنعاني[٣]....

(١) دلائل الصدق ٣/ ١٣٠.

(٢) منهاج السّنّة ٦/ ٤١ و ٤٥.

(٣) المصنّف ٧/ ٣٥٠ ح ١٣٤٤٤.

وعبد بن حميد[١]....

وابن المنذر[٢]....

وابن أبي حاتم[٣]....

والبيهقي[٤]....

وابن عبدالبرّ[٥]....

والمحبّ الطبري[٦]....

والمتقي الهندي[٧]....

قال ابن عبدالبرّ: فكان عمر يقول: لو لا عليٌّ لهلك عمر[٨].

٧ ـ ضرب عثمان عبدالله بن مسعود:

وقال الفضل: «ضرب عثمان عبدالله بن مسعود ممّا لا رواية فيه أصلاً إلاّ لأهل الرفض، وأجمع الرواة من أهل السُنّة أنّ هذا كذب

(١) انظر: الدرّ المنثور ٧/٤٤١ـ٤٤٢.

(٢) انظر: الدرّ المنثور ٧/٤٤١ـ٤٤٢.

(٣) كما في كنز العمّال ٥/٤٥٧ ح ١٣٥٩٨.

(٤) السنن الكبرىٰ ٧/٤٤٢.

(٥) مختصر جامع بيان العلم وفضله: ٢٦٥.

(٦) الرياض النضرة ٣/١٦١.

(٧) كنز العمّال ٥/٤٥٧ ح ١٣٥٩٨.

(٨) الاستيعاب ٣/١١٠٣.

وافتراء، وكيف يضرب عثمان عبدالله بن مسعود وهو من أخص أصحاب رسول الله ومن علمائهم؟!...»[١].

أقول:

قال ابن قتيبة: «وكان ممّا نقموا على عثمان أنّه... طلب إليه عبدالله بن خالد بن أسيد صلةً، فأعطاه أربعمئة ألف درهم من بيت مال المسلمين، فقال عبدالله بن مسعود في ذلك، فضربه إلى أن دقّ له ضلعين»[٢].

وتجد ما كان بينه وبين ابن مسعود في:

تاريخ الطبري ٢ / ٥٩٥ ـ ٥٩٦....

العقد الفريد ٣ / ٣٠٨....

الأوائل ـ لأبي هلال العسكري ـ: ١٢٩....

الكامل في التاريخ ٢ / ٤٧٧....

أُسد الغابة ٣ / ٢٨٥ رقم ٣١٧٧....

الرياض النضرة ٣ / ٨٤....

تاريخ الخلفاء: ١٨٥....

تاريخ الخميس ٢ / ٢٦١....

---

(١) دلائل الصدق ٣ / ٢٧٣.

(٢) انظر: المعارف: ١١٢ـ١١٣.

ومصادر كثيرة غيرها في التاريخ والسير ومباحث الإمامة[١].

فهل هؤلاء من أهل الرفض؟!

٨ ـ ضرب عثمان عمّار بن ياسر:

وقال الفضل: «وضرب عمّار بن ياسر ممّا لا رواية به في كتابٍ من الكتب، ونحن نقول في جملته: إنّ هذه الأخبار وقائع عظيمة تتوفّر الدواعي على نقلها وروايتها، أترى جميع أرباب الروايات سكتوا عنه إلاّ شرذمة يسيرة من الروافض؟! ولقد صدق مأمون الخليفة حيث قال: أربعة في أربعة... والكذب في الروافض...»[٢].

أقول:

إن كان هذا الخبر كذباً، فالقوم أكذب من غيرهم؛ لأنّهم يكذبون على الخلفاء الراشدين عندهم!!

إنّ خبر ضرب عثمان عمّار بن ياسر رضي الله عنه موجود في أشهر كتب القوم في التواريخ والسير، وغيرها....

قال ابن عبدربّه: «ومن حديث الأعمش ـ يرويه أبو بكر بن أبي شيبة ـ قال: كتب أصحاب عثمان عيبه وما ينقم الناس عليه، في صحيفة، فقالوا من يذهب بها إليه؟ فقال عمار: أنا. فذهب بها إليه، فلمّا

(١) انظر مثلاً: أنساب الأشراف ٦/ ١٤٦.

(٢) دلائل الصدق ٣/ ٢٨٧.

قرأها قال: أرغم الله أنفك. قال: وأنف أبي بكر وعمر. قال: فقام إليه فوطئه حتّىٰ غشي عليه. ثمّ ندم عثمان وبعث إليه طلحة والزبير يقولان له: اختر إحدىٰ ثلاث، إمّا أن تعفو، وإمّا أن تأخذ الأرض، وإمّا أن تقتصّ. فقال: والله لا قبلت واحدة منها حتّىٰ ألقى الله. قال أبو بكر: فذكرت هذا الحديث للحسن بن صالح، فقال: ما كان علىٰ عثمان أكثر ممّا صنع»[(١)].

وفي الاستيعاب: «فاجتمعت بنو مخزوم وقالوا: والله لئن مات لا قتلنا به أحداً غير عثمان»[(٢)].

وروىٰ الطبري وابن الأثير ـ في خبرٍ ـ: قال مسروق بن الأجدع لعمّار: «يا أبا اليقظان، على ما قتلتم عثمان؟! قال: علىٰ شتم أعراضنا وضرب أبشارنا. فقال: والله ما عاقبتم بمثل ما عوقبتم به، ولئن صبرتم لكان خيراً للصابرين»[(٣)].

وحتّىٰ أئمّة اللغة أوردوا القصّة، ففي مادّة «صبر» ما نصّه عن ابن الأثير وابن منظور والزبيدي: «وفي حديث عمّار حين ضربه عثمان، فلمّا عوتب في ضربه إيّاه قال: هذه يدي لعمّار فليصطبر. معناه: فليقتصّ»[(٤)].

---

(١) العقد الفريد ٣/٣٠٨.

(٢) الاستيعاب ٣/١١٣٦ رقم ١٨٦٣.

(٣) تاريخ الطبري ٣/٢٦، الكامل في التاريخ ٣/١١٩.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٨، لسان العرب ٧/٢٧٧، تاج العروس ٧/٧٥.

٩ ـ سبّ معاوية أمير المؤمنين عليه السّلام:

وقال الفضل: «أمّا سبّ أمير المؤمنين ـ نعوذ بالله من هذا ـ فلم يثبت عند أرباب الثقة، وبالغ العلماء في إنكار وقوعه، حتّىٰ إنّ المغاربة وضعوا كتباً ورسائل وبالغوا فيه كمال المبالغة. وأنا أقول شعراً...»[١].

أقول:

لا يدافع عن معاوية ـ رئيس الفرقة الباغية ـ إلاّ النواصب، بل إنّ أكثرهم وقاحة وأشدّهم نصباً لا يجرأ علىٰ تكذيب سبّ معاوية لأمير المؤمنين عليه السّلام، لأنّ ذلك من ضروريات التاريخ....

وقوله: «فلم يثبت عند أرباب الثقة» يكفي في كذبه ما أخرجه مسلم في صحيحه: «قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أن تسبّ أبا التراب؟! فقال: أمّا ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول اللّٰه فلن أسبّه...»[٢].

وقال السيوطي: «كان بنو أُميّة يسبّون عليّ بن أبي طالب في الخطبة، فلمّا ولّي عمر بن عبد العزيز أبطله وكتب إلىٰ نوّابه بإبطاله وقرأ مكانه ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾[٣] الآية. فاستمرّت قراءتها

---

(١) دلائل الصدق ٣/ ٣٨٥.

(٢) صحيح مسلم ٧/ ١٢٠ باب فضائل عليّ بن أبي طالب.

(٣) سورة النحل ١٦: ٩٠.

إلى الآن»[(١)].

وقال الجاحظ: «إنّ قوماً من بني أُميّة قالوا لمعاوية: يا أمير المؤمنين! إنّك قد بلغت ما أمّلت، فلو كففت عن هذا الرجل؟ فقال: لا والله حتّى يربو عليه الصغير، ويهرم عليه الكبير، ولا يذكر له ذاكر فضلاً»[(٢)].

هذا، وابن تيميّة لم ينكر سبّ معاوية لأمير المؤمنين وأمره بذلك، وإنّما جَعَلَ يدافع عن ذلك! وكان ممّا صرّح به قوله: «ومعاوية رضي الله عنه وأصحابه ما كانوا يكفّرون عليّاً... ومن سبّ أبا بكر وعمر وعثمان فهو أعظم إثماً ممّن سبّ عليّاً وإن كان متأوّلاً»[(٣)] فاقرأ واحكم!!

١٠ ـ قراءة الشافعي على محمّد بن الحسن الشيباني:

وقال الفضل ـ بجواب بيان العلاّمة كيفية استناد العلوم الإسلامية كلّها ورجوعها إلى أمير المؤمنين عليه السّلام ـ: «وأمّا قوله: إنّ الشافعي قرأ على محمّد بن الحسن، فهو كذبٌ باطل»[(٤)].

---

(١) تاريخ الخلفاء: ٢٩٠.

(٢) شرح نهج البلاغة ـ لابن أبي الحديد ـ ٤ / ٥٧، النصائح الكافية لمن يتولّى معاوية: ١٢٦، كلاهما عن كتاب الجاحظ في الدفاع عن النواصب.

(٣) منهاج السُنّة ٤ / ٤٦٨.

(٤) دلائل الصدق ٢ / ٥٢٢.

أقول:

قال المزّي بترجمة الشافعي: «روىٰ عن: إبراهيم بن سعد الزهري... ومحمّد بن الحسن الشيباني، ومحمّد بن خالد الجندي...»[١].

وقال الخطيب: «سمع من مالك بن أنس... ومحمّد بن الحسن الشيباني، وعبد الوهّاب بن عبد المجيد الثقفي...»[٢].

بل قال الذهبي: «وأخذ باليمن عن... وببغداد عن: محمّد بن الحسن فقيه العراق، ولازمه، وحمل عنه وقر بعير...»[٣].

فإن كان ابن روزبهان جاهلاً بمثل هذه الأُمور، فكيف يتكلّم في القضايا العقلية والمسائل العلمية، وإن كان عالماً متعمّداً في تكذيبه للعلاّمة، فالله حسيبه!

---

(١) تهذيب الكمال ١٦ / ٣٩ رقم ٥٦٣٦.

(٢) تاريخ بغداد ٢ / ٥٦ رقم ٤٥٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠ / ٧ رقم ١.

الفصل الرابع

الطعن في علماء أهل السُنّة

ثمّ إنّه عندما يستدلُّ العلاّمة برواية من كتب علماء أهل السُنّة وينقل عنها الأخبار في مقام الاحتجاج بها، يضطرّ الفضل إلى الطعن فيهم أو في الكتب أو إلى إنكار كونهم من أهل السُنّة، ليردّ بذلك الحديث الذي استدلّ به العلاّمة وأراد إلزام القوم به، ومن ذلك:

* قوله: «وأحمد بن حنبل قد جمع في مسنده الضعيف والمنكر، لأنّه مسند لا صحيح، وهو لا يعرف المسند من الصحيح ولا يفرّق بين الغثّ والسمين»[1].

---

(1) دلائل الصدق ٢ / ٣٥١.

أقول:

بل الفضل لا يعرف المسند من الصحيح، وكأنّه توهّم أنّ من سمّى كتابه بـ«المسند» فلا يكون ملتزماً بالصحّة كما التزم البخاري مثلاً في كتابه الموسوم بـ«الصحيح»، والحال أنّ جماعةً من كبار أئمّة أهل السُنّة كالحافظ أبي موسى المديني، والحافظ عبد المغيث بن زهير الحنبلي البغدادي، وغيرهما يصرّحون بالتزام أحمد بن حنبل في مسنده بـ«الصحّة»[(١)]، وقد فصّلنا الكلام في ذلك في بعض كتبنا[(٢)].

* وقوله: «فنحن لا نعرف ابن المغازلي وأشباهه ممّن يذكر عنهم المناكير والشواذّ»[(٣)].

وقال أيضاً في ابن المغازلي: «رجل مجهول، لا يعرفه أحد من العلماء، من جملة المصنّفين والمحدّثين»[(٤)].

أقول:

ونحن نذكر بعض من يعرفه من العلماء ليتبيّن صدق الفضل من كذبه!

---

(١) انظر: خصائص المسند ـ لأبي موسى المديني ـ: ١٢ و ١٤.

(٢) انظر: نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار ٢ / ١٠ ـ ١٦.

(٣) دلائل الصدق ٣ / ٤٧٤.

(٤) دلائل الصدق ٢ / ٣٥١.

قال السمعاني في (الجُلابي): «بضم الجيم وتشديد اللام وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة. هذه النسبة إلى الجُلاّب. والمشهور بهذه النسبة:

أبو الحسن علي بن محمّد بن محمّد بن الطيّب الجُلاّبي، المعروف بابن المغازلي، من أهل واسط العراق، كان فاضلاً عارفاً برجالات واسط وحديثهم، وكان حريصاً على سماع الحديث وطلبه. رأيت له ذيل التاريخ لواسط، وطالعته وانتخبت منه.

سمع أبا الحسن علي بن عبد الصمد الهاشمي، وأبا بكر أحمد ابن محمّد الخطيب، وأبا الحسن أحمد بن مظفّر العطّار، وغيرهم.

روى لنا عنه ابنه بواسط، وأبو القاسم علي بن طرّاد، الوزير ببغداد. وغرق ببغداد في الدجلة، في صفر سنة ٤٨٣، وحمل ميّتاً إلى واسط، فدفن بها.

وابنه: أبو عبدالله، محمّد بن علي بن محمّد الجُلابي، كان ولي القضاء والحكومة بواسط، نيابةً عن أبي العبّاس أحمد بن بختيار الماندائي. وكان شيخاً فاضلاً عالماً، سمع أباه، وأبا الحسن محمّد بن محمّد بن مخلَد الأزدي، وأبا علي إسماعيل بن أحمد بن كماري القاضي، وغيرهم.

سمعت منه الكثير بواسط في النوبتين جميعاً، وكنت أُلازمه مدّة

مقامي بواسط، وقرأت عليه الكثير بالإجازة له عن أبي غالب محمّد ابن أحمد بن بشران النحوي الواسطي»[١].

* وقوله: «أكثر ما ذكر من مناقب الخوارزمي موضوعات»[٢].

وقال: «هذا حديث موضوع منكَر لا يرتضيه العلماء. وأكثر ما ذكر من مناقب الخوارزمي فكذلك. وهذا الخوارزمي رجل كأنّه شيعي مجهول لا يعرف بحال، ولا يعدّه العلماء من أهل العلم، بل لا يعرفه أحد، ولا اعتداد برواياته وأخباره»[٣].

أقول:

ونحن نذكر طرفاً ممّا قال العلماء بترجمة (الخوارزمي) ليتبيّن صدق الفضل من كذبه كذلك!...

١ ـ قال الحافظ تقي الدين الفاسي: «الموفّق بن أحمد بن محمّد ابن محمّد المكّي، أبو المؤيّد، العلاّمة، خطيب خوارزم، كان أديباً فصيحاً مفوّهاً، خطب بخوارزم دهراً، وأنشأ الخطب، وأقرأ الناس، وتخرّج به جماعة، وتوفّي بخوارزم في صفر سنة ٥٦٨.

---

(١) الأنساب ٢ / ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٢) دلائل الصدق ٢ / ٤٤٩.

(٣) دلائل الصدق ٢ / ٥٨٤.

وذكره الذهبي هكذا في تاريخ الإسلام»(١).

٢ ـ وذكره الشيخ محيي الدين ابن أبي الوفاء عبد القادر القرشي الحنفي في طبقات الحنفية، وقال: «الموفّق بن أحمد بن محمّد المكّي، خطيب خوارزم، أُستاذ ناصر بن عبد السيّد، صاحب المغرب، أبو المؤيّد، مولده في حدود سنة ٤٨٤. ذكره القفطي في أخبار النحاة، أديب فاضل، له معرفة بالفقه والأدب. وروىٰ مصنّفات محمّد بن الحسن عن عمر بن محمّد بن أحمد النسفي، ومات سنة ٥٦٨. فأخذ علم العربية عن الزمخشري»(٢).

٣ ـ وقال الحافظ السيوطي: «الموفّق بن أحمد بن... المعروف بأخطب خوارزم، قال الصفدي: كان متمكّناً في العربية، غزير العلم، فقيهاً، فاضلاً، أديباً، شاعراً، قرأ علىٰ الزمخشري، وله خطب وشعر. قال القفطي: وقرأ عليه ناصر المطرزي، وُلد في حدود سنة ٤٨٤، ومات سنة ٥٦٨»(٣).

هذا، وقد اعتمد علىٰ الخطيب الخوارزمي ونقل عنه كبار العلماء، مع وصفه بالأوصاف الحميدة والألقاب الجميلة، كالشيخ الإمام

(١) العقد الثمين في أخبار البلد الأمين ٧ / ٣١٠.

(٢) الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٣ / ٥٢٣ رقم ١٧١٨.

(٣) بغية الوعاة في أخبار اللغويّين والنحاة: ٣٥٨.

أبي المؤيّد محمّد بن محمود الخوارزمي، صاحب جامع مسانيد أبي حنيفة، فقد روى عنه في الكتاب المذكور في مواضع عديدة، مع وصفه بـ«العلاّمة، أخطب خطباء خوارزم، صدر الأئمّة» ونحو ذلك[1].

* قوله: «فالطبري من الروافض مشهور بالتشيّع، مع إنّ علماء بغداد هجروه لغلوّه في الرفض والتعصّب، وهجروا كتبه ورواياته وأخباره»[2].

أقول:

لقد ناقض الفضل نفسه، فاعتمد على الطبري في كلامٍ له، كما ستعرف في فصل «التناقضات»... ولنذكر جملةً من كلمات علماء قومه في شأن الطبري ليتبيّن صدق الفضل من كذبه!

قال الذهبي: «محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير، الإمام العلم المجتهد، عالم العصر، أبو جعفر الطبري، صاحب التصانيف البديعة، من أهل آمل طبرستان، مولده سنة ٢٢٤، وطلب العلم بعد ٢٤٠، وأكثر الترحال، ولقي نبلاء الرجال، وكان من أفراد الدهر علماً وذكاءً وكثرة تصانيف، قلّ أن ترىٰ العيون مثله... واستقرّ في أواخر أمره ببغداد، وكان من كبار أئمّة الاجتهاد....

---

(١) جامع مسانيد أبي حنيفة ١ / ١٤ و ٣٠ و ٣١.

(٢) دلائل الصدق ٣ / ٧٩.

وقال الخطيب: كان أحد أئمّة العلماء، يحكم بقوله ويرجع إلى رأيه، لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، فكان حافظاً لكتاب اللّه، عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين، عارفاً بأيّام الناس وأخبارهم، وله الكتاب المشهور في أخبار الأُمم وتأريخهم، وله كتاب التفسير لم يصنّف مثله، وكتاب سمّاه لم أر سواه في معناه، لكن لم يتمّه....

قلت: كان ثقة صادقاً حافظاً، رأساً في التفسير، إماماً في الفقه والإجماع والاختلاف، علاّمة في التاريخ وأيّام الناس، عارفاً بالقراءات وباللغة وغير ذلك....

قال الحاكم: سمعت حسينك بن علي يقول: أوّل ما سألني ابن خزيمة فقال لي: كتبتَ عن محمّد بن جرير الطبري؟ قلت: لا. قال: ولم؟! قلت: لأنّه كان لا يظهر، وكانت الحنابلة تمنع من الدخول عليه.

قال: بئس ما فعلت، ليتك لم تكتب عن كلّ من كتبت عنهم وسمعت من أبي جعفر»[1].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٤ / ٢٦٧ ـ ٢٧٢ رقم ١٧٥، وانظر قول الخطيب في تاريخ بغداد ٢ / ١٦٣ رقم ٥٨٩.

إذاً، كان بينه وبين الحنابلة فقط شيء، لا بينه وبين «علماء بغداد»، وإنّهم كانوا يمنعون من الدخول عليه، لا أنّ العلماء «هجروه»!

وكم فرق بين كلام ابن روزبهان، وبين الحقيقة والواقع؟!

وأمّا رمي الطبري بالتشيّع أو الرفض، فلروايته حديث الغدير، واحتجاجه لتصحيحه، ردّاً على ابن أبي داود!

وأيضاً: لقوله بجواز مسح الرجلين في الوضوء....

وقد قال الذهبي: «وكان ممّن لا تأخذه في الله لومة لائم، مع عظيم ما يلحقه من الأذى والشناعات، من جاهل وحاسد وملحد. فأمّا أهل الدين والعلم فغير منكرين علمه وزهده في الدنيا ورفضه لها وقناعته بما كان يرد عليه من حصّةٍ من ضيعةٍ خلّفها له أبوه بطبرستان يسيرة»(١).

أقول:

فليلاحظ حال ابن روزبهان على ضوء كلام الذهبي!

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٤ / ٢٧٤.

الفصل الخامس

النقل والاعتماد على المتعصّبين

هذا، وفي المقابل نراه يعتمد على من هو موصوف عندهم بالتعصّب، ويدافع عمّن ذكروا له القوادح الكثيرة المسقطة عن الاعتبار؛ ومن ذلك:

*** دفاعه عن الجاحظ:**

لقد نقل العلاّمة رحمه الله عن الجاحظ مطلباً في مقام الاحتجاج والإلزام قائلاً: «قال الجاحظ، وهو من أعظم الناس عداوةً لأمير المؤمنين عليه السلام»[1].

فقال الفضل: «وأمّا ما ذكر أنّ الجاحظ كان من أعدائه،

---

(١) نهج الحقّ: ٢٥٣، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٥٦٤.

فهذا كذب»[١].

أقول:

قال ابن تيميّة في كلام له: «نعم، مع معاوية طائفة كثيرة من المروانية وغيرهم، كالّذين قاتلوا معه وأتباعهم بعدهم، يقولون: إنّه كان في قتاله على الحقّ مجتهداً مصيباً، وإنّ عليّاً ومن معه كانوا ظالمين أو مجتهدين مخطئين، وقد صنّف لهم في ذلك مصنّفات، مثل المروانية الذي صنّفه الجاحظ»[٢].

فانظر من الكاذب؟! وهل الفضل أكثر تعنّتاً من ابن تيميّة؟!

وإن شئت التفصيل، فارجع إلى الجزء السادس من كتابنا الكبير[٣].

*** اعتماده على ابن الجوزي في كتاب «الموضوعات»:**

لقد حكم الفضل على كثير من أحاديث مناقب أمير المؤمنين عليه السّلام بالبطلان والوضع، ولمّا لم يكن عنده أيّ دليلٍ على مدّعاه، ذكر كلام أبي الفرج ابن الجوزي في كتابه الموضوعات!

فمن ذلك ردّه على استدلال العلاّمة بقوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «كنت أنا وعليٌّ بن أبي طالب نوراً بين يدي اللّه...» بقوله: «ذكر

(١) دلائل الصدق ٢ / ٥٦٥.

(٢) منهاج السّنّة ٤ / ٣٩٩.

(٣) نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار ٦ / ٢٦٠ ـ ٣١٠.

ابن الجوزي هذا الحديث في كتاب الموضوعات من طريقين، وقال: هذا حديث موضوع علىٰ رسول اللّٰه...»[١].

كما إنّه طعن في بعض الرواة الّذين نقل عنهم العلاّمة، ولم يذكر دليلاً علىٰ طعنه إلاّ كلام ابن الجوزي في كتاب الموضوعات...

ومن ذلك قوله في الكلبي: «قال ابن الجوزي في كتاب الموضوعات: «وكان من كبار الكذّابين: وهب بن وهب القاضي، ومحمّد بن السائب الكلبي، و...» قال: «والغرض أنّ محمّد بن السائب الكلبي من الكذّابين الوضّاعين»[٢].

أقول:

ونحن مضطرّون هنا إلى ذِكر بعض كلمات أئمّة القوم في ابن الجوزي وفي خصوص كتاب الموضوعات، ليتبيّن السبب الحقيقي لاعتماد الفضل عليه وعلىٰ كتابه في مقابلة العلاّمة في مثل هذه المواضع، ولكي تعرف حقيقة حال الفضل أيضاً!

قال الذهبي ـ بترجمة أبان بن يزيد العطّار ـ: «قد أورده العلاّمة أبو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال من وثّقه. وهذا من

(١) دلائل الصدق ٢ / ٣٤٩.

(٢) دلائل الصدق ٣ / ٥٧٢.

عيوب كتابه، يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق»(١).

وقال بترجمة ابن الجوزي: «كان كثير الغلط في ما يصنّفه... له وهم كثير في تواليفه...»(٢).

وقال ابن حجر الحافظ ـ بترجمة ثمامة بن الأشرس، بعد قصّة ـ: «دلّت هذه القصّة على إنّ ابن الجوزي حاطب ليلٍ لا ينقد ما يحدّث به»(٣).

وقال السيوطي: «قال الذهبي في التاريخ الكبير: لا يوصف ابن الجوزي بالحفظ عندنا باعتبار الصنعة، بل باعتبار كثرة اطّلاعه وجمعه»(٤).

وقال السيوطي: «واعلم أنّه جرت عادة الحفّاظ ـ كالحاكم وابن حبّان والعقيلي وغيرهم ـ أنّهم يحكمون على حديثٍ بالبطلان من حيثية سندٍ مخصوص، لكون راويه اختلق ذلك السند لذلك المتن، ويكون ذلك المتن معروفاً من وجهٍ آخر، ويذكرون ذلك في ترجمة ذلك الراوي يجرحونه به، فيغترّ ابن الجوزي بذلك ويحكم على المتن

---

(١) ميزان الاعتدال ١ / ١٣٠ رقم ٢٠.

(٢) تذكرة الحفّاظ ٤ / ١٣٤٧ رقم ١٠٩٨.

(٣) لسان الميزان ٢ / ٨٣.

(٤) طبقات الحفّاظ: ٤٨٠.

بالوضع مطلقاً، ويورده في كتاب الموضوعات، وليس هذا بلائق، وقد عاب عليه الناس ذلك، آخرهم الحافظ ابن حجر»[1].

وقال السيوطي بشرح النواوي مازجاً بالمتن: «وقد أكثر جامع الموضوعات في نحو مجلّدين، أعني أبا الفرج ابن الجوزي، فذكر في كتابه كثيراً ممّا لا دليل على وضعه، بل هو ضعيف، بل وفيه الحسن والصحيح، وأغرب من ذلك أنّ فيها حديثاً من صحيح مسلم! قال الذهبي: ربّما ذكر ابن الجوزي في الموضوعات أحاديث حساناً قويّة»[2].

أقول:

فهل كان ابن روزبهان جاهلاً بحال ابن الجوزي وكتابه؟!

(١) التعقيبات على الموضوعات ـ مقدّمة الكتاب / طبعة الهند.

(٢) تدريب الراوي ـ شرح تقريب النواوي ١ / ٢٧٨.

الفصل السادس

نقل المطلب عن كتابٍ وليس فيه
ونفي وجوده في كتابٍ وهو فيه

ثمّ إنّه قد ينقل الحديث أو غيره من كتابٍ من الكتب، ويظهر بعد المراجعة عدم وجوده فيه... وبالعكس، عندما يستدل العلاّمة بحديث أو ينسب إلى القوم عقيدةً أو قولاً، فينفي وجوده أو ما يفيده في الكتاب أو شيء من الكتب.. وهذه موارد من ذلك:

* ذكر العلاّمة أقوالاً للأشاعرة في الجواب عمّا أورد عليهم في مسألة الكسب، فقال الفضل:

«وأمّا هذه الأقوال التي نقلها عن الأصحاب فما رأيناها في كتبهم».

فذكر الشيخ المظفّر أنّها موجودة في شرح المقاصد.

والعجيب أنّه مع قوله: «فما رأيناها في كتبهم» يقول بالنسبة إلى

القول الثاني من تلك الأقوال: «هو مذهب القاضي أبي بكر الباقلاّني من الأشاعرة»[١].

* وذكر الفضل قصّة زنا المغيرة ودرء عمر الحدّ عنه، بنحوٍ ينزّه فيه المغيرة عن ذلك الفعل الشنيع وعمر عن تعطيل حدّ الله فيه، فقال:

«هذا رواية الثقات، ذكره الطبري في تاريخه بهذه الصورة، وذكره البخاري في تاريخه، وابن الجوزي، وابن خلّكان، وابن كثير، وسائر المحدّثين، وأرباب التاريخ في كتبهم»...

قال: «وعلى هذا الوجه هل يلزم طعن؟!»[٢].

فقال الشيخ المظفّر في الجواب: «قبح الكذب عقلي وشرعي، ولا سيّما في مقام تحقيق المذهب الحقّ الذي يسأل الله العبد عنه، وأقبح منه عدم المبالاة به وعدم الحياء ممّن يطّلع عليه.

أنت ترى هذا الرجل يفتعل قصّةً وينسبها إلى كتبٍ معروفة، وما رأيناه منها خالٍ عن أكثر هذه القصّة، كتاريخ الطبري ووفيات الأعيان...

ولنذكر ما في تاريخ الطبري ووفيات الأعيان لتعلم كذبه في ما نسبه إليهما، ونستدلّ به على كذبه في ما نسبه إلى غيرهما...»[٣].

---

(١) دلائل الصدق ١ / ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٧.

(٢) دلائل الصدق ٣ / ١٤٩.

(٣) دلائل الصدق ٣ / ١٤٩ ـ ١٥٠.

* وقال الفضل ـ في الدفاع عن عثمان في إيوانه الحكم بن أبي العاص وأهله ـ:

«روى أرباب الصحاح أنّ عثمان لمّا قيل له: لِمَ أدخلت الحكم ابن أبي العاص؟! قال: استأذنت رسول الله في إدخاله فأذن لي، وذكرت ذلك لأبي بكر وعمر فلم يصدّقاني، فلمّا صرت والياً عملت بعلمي في إعادتهم إلى المدينة. وهذا مذكور في الصحاح، وإنكار هذا النقل من قاضي القضاة إنكار باطل لا يوافقه نقل الصحاح...»(١).

أقول:

قد ادّعى هذا قاضي القضاة عبد الجبّار المعتزلي، واعترض عليه السيّد المرتضى علم الهدى ـ كما نقل العلاّمة عنه ـ بأنّ هذا ـ قول قاضي القضاة ـ لم يُسمع من أحد، ولا نُقل في كتاب، ولا يُعلم من أين نقله القاضي؟! أو في أيّ كتاب وجده؟!(٢).

وهنا أيضاً يقول الشيخ المظفّر: «لا أثر لهذا الخبر في صحاحهم بحسب التتبّع، ولم أجد من نقله عنها، ولو كان موجوداً فيها فلِمَ لم يعيّن الكتاب ومحلّ ذِكره منه بعد إنكار المرتضى رحمه الله...»(٣).

---

(١) دلائل الصدق ٣/ ٢٥٨.

(٢) نهج الحقّ: ٢٩٢، وانظر: دلائل الصدق ٣/ ٢٥٦.

(٣) دلائل الصدق ٣/ ٢٥٩.

* وذكر الفضل مطلباً ـ في مقام الدفاع عن عثمان وتبرئته عن تعطيل حدّ الله في عبيدالله بن عمر ـ ونسبه إلى التواريخ قائلاً:

«هذا ما كان من أمر الهرمزان على ما ذكره أرباب صحاح التواريخ، ونقله الطبري وغيره...»[١].

فقال الشيخ المظفَّر: «عجباً لهذا الرجل من عدم حيائه من الكذب وعدم مبالاته به، فإنّه نسب ما ذكره في قصّة الهرمزان إلى الطبري وغيره، وقد نظرت تاريخ الطبري وغيره ممّا حضرني من كتبهم، فلم أجد بها...»[٢].

(١) دلائل الصدق ٣/ ٣١٠.

(٢) دلائل الصدق ٣/ ٣١٠.

الفصل السابع

التحريفات في الروايات والكلمات

وما أكثر تحريفات الفضل في الأخبار والروايات وكلمات العلماء، بزيادةٍ أو نقيصة، وهو في نفس الوقت يتّهم العلاّمة والشيعة بالاختلاق والافتراء، ونحن نذكر من ذلك موارد، ليزداد الباحث المنصف بصيرةً واطّلاعاً علىٰ واقع حال الفضل وقومه:

* قال العلاّمة ـ في مبحث أنّ الأنبياء معصومون، في ذكر ما في كتب القوم من الإهانة والقدح في الأنبياء ـ: «وفي الصحيحين، عن عبدالله بن عمر: أنّه كان يحدّث عن رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم أنّه دعا زيد بن عمرو بن نفيل، وذلك قبل أن ينزل الوحي علىٰ رسول الله، فقدّم إليه رسول الله سفرةً فيها لحم، فأبىٰ أن يأكل منها، ثمّ قال: إنّي لا آكل ما تذبحون علىٰ أنصابكم، ولا آكل ممّا لم يذكر اسم الله عليه».

قال العلاّمة: «فلينظر العاقل: هل يجوز له أن ينسب نبيّه إلى عبادة الأصنام والذبح على الأنصاب ويأكل منه، وأنّ زيد بن عمرو بن نفيل كان أعرف بالله منه وأتمّ حفظاً ورعاية لجانب الله تعالى؛ نعوذ بالله من هذه الاعتقادات الفاسدة»(١).

فقال الفضل:

«من غرائب ما يستدلّ به على ترك أمانة هذا الرجل وعدم الاعتماد والوثوق على نقله: رواية هذا الحديث. فقد روى بعض الحديث ليستدلّ به على مطلوبه، وهو الطعن في رواية الصحاح، وما ذكر تمامه، وتمام الحديث: أنّ رسول الله لمّا قال زيد بن عمرو بن نفيل هذا الكلام قال: وأنا أيضاً لا آكل من ذبيحتهم وممّا لم يُذكر اسم الله عليه؛ فأكلا معاً.

وهذا الرجل لم يذكر هذه التتمّة من الطعن في الرواية، نسأل الله العصمة من التعصّب، فإنّه بئس الضجيع»(٢).

أقول:

الحديث رواه العلاّمة عن مسند أحمد والكتابان موجودان ـ كما ذكر الفضل ـ، وقد قال الشيخ المظفّر في جوابه: «من أعجب العجب أن يكذّب هذا الرجل وينسب الكذب إلى آية الله المصنّف رحمه الله،

(١) نهج الحقّ: ١٥٥، وانظر: دلائل الصدق ١ / ٦٦٢.
(٢) دلائل الصدق ١ / ٦٦٢.

وشدّد النكير عليه وعلىٰ علمائنا أهل الصدق والأمانة.

وإذا أردت أن تعرف كذبه فراجع المسند ص ١١١ من الجزء الأوّل، تجد الحديث مشتملاً علىٰ لفظ (خليفتي).

وهكذا نقله في الكنز عن المسند، وعن ابن جرير، قال: وصحّحه، وعن الطحاوي والضياء في المختارة[١]...»[٢].

* وقال العلاّمة في حديث تزويج أمير المؤمنين بالزهراء عليهما السلام: «في مسند أحمد بن حنبل: إنّ أبا بكر وعمر خطبا إلى رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم فاطمة عليها السلام، فقال: إنّها صغيرة؛ فخطبها عليٌّ فزوّجها منه[٣]»[٤].

فقال الفضل: «صحّ في الأخبار أنّ أبا بكر وعمر خطبا فاطمة فقال رسول اللّٰه: إنّي أنتظر أمر اللّٰه فيها، ولم يقل: إنّها صغيرة، وهذا افتراء علىٰ أحمد بن حنبل، وكلّ من قال هذا فهو مفتر علىٰ رسول اللّٰه وناسباً[٥] للكذب إليه...»[٦].

---

(١) كنز العمّال ١٣ / ١٢٨ ح ٣٦٤٠٨.

(٢) دلائل الصدق ٢ / ٣٦٠.

(٣) فضائل الصحابة ـ لأحمد بن حنبل ـ ٢ / ٧٦١ ح ١٠٥١.

(٤) نهج الحقّ: ٢٢٢، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٤٤٧.

(٥) كذا في الأصل، والصحيح: «ناسبٌ» بالرفع.

(٦) دلائل الصدق ٢ / ٤٤٧.

فقال الشيخ المظفّر: «ما نقله المصنّف رحمه اللّه عن المسند قد رواه بعينه النسائي في أوائل كتاب النكاح من سننه، في باب تزويج المرأة مثلها في السنّ[1]، ورواه الحاكم وصحّحه على شرط الشيخين ولم يتعقّبه الذهبي[2]...»[3].

* وقال العلاّمة ـ في اعتراضات عمر على النبيّ بسوء أدب ـ: «وفي الجمع بين الصحيحين للحميدي، في مسند عبداللّه بن عمر بن الخطّاب: إنّه لمّا توفّي عبداللّه بن أبي سلول، جاء ابنه عبداللّه إلى رسول اللّه صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم فسأله أن يصلّي عليه، فقام رسول اللّه ليصلّي عليه، فقام عمر فأخذ بثوب رسول اللّه فقال: يا رسول اللّه! أتصلّي عليه وقد نهاك ربّك أن تصلّي عليه؟! فقال رسول اللّه: إنّما خيّرني اللّه تعالى[4]...»[5].

فقال الفضل: «غيّر الحديث عن صورته، والصواب ـ من رواية

---

(١) سنن النسائي ٦ / ٦٢، السنن الكبرى ـ للنسائي أيضاً ـ ٣ / ٢٦٥ ح ٥٣٢٩ وج ٥ / ١٤٣ ح ٨٥٠٨

(٢) المستدرك على الصحيحين ٢ / ١٨١ ح ٢٧٠٥، ورواه ابن حبّان في صحيحه ٩ / ٥١ ح ٦٩٠٩.

(٣) دلائل الصدق ٢ / ٤٤٧ ـ ٤٤٨.

(٤) الجمع بين الصحيحين ٢ / ٢١٩ ح ١٣٣٥.

(٥) نهج الحقّ: ٣٣٨، وانظر: دلائل الصدق ٣ / ٥٠٣.

الصحاح ـ أنّ عمر قال لرسول الله: أتصلّي عليه وهو قال كذا وكذا؟! وطفق يعدّ مثالبه وما ظهر عليه من نفاقه، فقال رسول الله: دعني! فأنا مأمور ومخيّر؛ فصلّى عليه، فأنزل الله تصديقاً لفعل عمر ونهيه عن الصلاة عليه قوله: ﴿وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَداً وَلاَ تَقُمْ عَلَىَ قَبْرِهِ﴾[١] الآية؛ وهذا من مناقب عمر حيث وافقه الله على فعله وأنزل على تصديق قوله القرآن...»[٢].

فقال الشيخ المظفّر في جوابه: «قد روى البخاري هذا الحديث بألفاظه التي ذكرها المصنّف رحمه الله[٣]، وكذلك مسلم في فضائل عمر[٤]، وفي أوّل كتاب صفات المنافقين وأحكامهم[٥].. فما نسبه الفضل إلى المصنّف رحمه الله من تغيير صورة الحديث جهل وتحامل.

بل الفضل هو الذي غيّر صورة الحديث الذي صوّبه...»[٦].

* وقال العلاّمة ـ في زيادة عمر في الأذان: الصلاة خير من النوم ـ: «روى الحميدي في الجمع بين الصحيحين في حديث أبي محذورة

---

(١) سورة التوبة ٩: ٨٤.

(٢) دلائل الصدق ٣/٥٠٣.

(٣) صحيح البخاري ٦/١٢٩ ح ١٩٠ و ١٩٢.

(٤) صحيح مسلم ٧/١١٦.

(٥) صحيح مسلم ٨/١٢٠.

(٦) دلائل الصدق ٣/٥٠٤.

سمرة بن مِعْيَر لمّا علّمه الأذان[١]...»[٢] فلم يذكر فيه: «الصلاة خير من النوم».

فقال الفضل: «روى مسلم في صحيحه، وكذا الترمذي والنسائي في صحيحهما، عن أبي محذورة، قال: قلت: يا رسول الله! علّمني الأذان، فذكر الأذان وقال بعد (حيّ على الفلاح): فإن كانت صلاة الصبح قلت: الصلاة خير من النوم»[٣].

فقال الشيخ المظفّر: «ما أصلف وجهه وأقلّ حيائه، كيف افترى في حديث أبي محذورة هذه الزيادة على صحيح مسلم وهو بأيدي الناس، ولا أثر لها فيه[٤]، كما إنّه لا وجود لهذا الحديث في صحيح الترمذي حتّى بدون الزيادة، وإنّما أشار إليه إشارة[٥].

نعم، هو موجود بالزيادة في صحيح النسائي، في الأذان في السفر، من طريق واحدٍ ضعيف[٦]، ورواه قبله من طرق بدون هذه الزيادة[٧]...»[٨].

(١) الجمع بين الصحيحين ٣/ ٥٠٣ ح ٣٠٦١.

(٢) نهج الحقّ: ٣٥١، وانظر: دلائل الصدق ٣/ ٥٥٤.

(٣) دلائل الصدق ٣/ ٥٥٥.

(٤) صحيح مسلم ٢/ ٣ الحديث الأوّل من باب صفة الأذان.

(٥) سنن الترمذي ١/ ٣٦٦ ح ١٩١ و ١٩٢.

(٦) سنن النسائي ٢/ ٧.

(٧) سنن النسائي ٢/ ٤-٦.

(٨) دلائل الصدق ٣/ ٥٥٥.

* وقال العلاّمة: «روى البخاري ومسلم في صحيحهما: قال عمر للعبّاس وعليّ: فلمّا توفّي رسول الله قال أبو بكر: أنا وليّ رسول الله، فجئتما أنت تطلب ميراثك من ابن أخيك ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها.. فقال أبو بكر: قال رسول الله: لا نورّث ما تركنا صدقة.

فرأيتماه كاذباً آثماً غادراً خائناً؛ والله يعلم أنّه لصادق بارّ راشد تابع للحقّ.

ثمّ توفّي أبو بكر فقلتُ: أنا وليّ رسول الله ووليّ أبي بكر؛ فرأيتماني كاذباً آثماً غادراً خائناً، والله يعلم أنّي لصادق بارّ راشد تابع للحقّ...».

قال العلاّمة: «... إنّه وصف اعتقاد عليّ والعبّاس في حقّه وحقّ أبي بكر بأنّهما كاذبان آثمان غادران خائنان.. فإن كان اعتقاده فيهما حقّاً وكان قولهما صدقاً، لزم تطرّق الذمّ إلى أبي بكر وعمر، وأنّهما لا يصلحان للخلافة.. وإن لم يكن كذلك، لزم أن يكون قد قال عنهما بهتاناً وزوراً إن كان اعتقاده مخطئاً، وإن كان مصيباً لزم تطرّق الذمّ إلى عليّ والعبّاس حيث اعتقدا في أبي بكر وعمر ما ليس فيهما[1]...»[2].

---

(١) صحيح مسلم ٥ / ١٥٢، وسيأتي ما في صحيح البخاري.

(٢) نهج الحقّ: ٣٦٤ ـ ٣٦٦، وانظر: دلائل الصدق ٣ / ٦٠٠.

أقول:

هذا ما نقله العلاّمة من الصحيحين وعلّق عليه بأمور منها ما ذكرناه.

فقال الفضل: «هذا كلام أدخله هذا الكاذب في الحديث الصحيح من رواية البخاري... وليس فيه ما قال: (فرأيتماه كاذباً غادراً خائناً) حتّى يحتاج إلى الاعتذار»[(١)].

أقول:

قال العلاّمة: «روى البخاري ومسلم في صحيحهما...» فذكر القصّة عنهما، ونحن نذكر لك واقع حال اللفظ الذي أنكره الفضل ونسب إدخاله في الحديث إلى العلاّمة، كي تعرف الحقيقة، وأنّ العلاّمة لم يُدخِل في الحديث، وإنّما الخيانة من البخاري ومن لفّ لفّه!!

أخرج مسلم في صحيحه عن مالك بن أوس: إنّ عمر قال مخاطباً لعليٍّ والعبّاس:

«فلمّا توفّي رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم قال أبو بكر: أنا وليُّ رسول الله؛ فجئتما تطلب ميراثك من ابن أخيك، ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها. فقال أبو بكر: قال رسول الله: ما نورّث ما تركنا صدقة؛ فرأيتماه كاذباً آثماً غادراً خائناً، والله يعلم أنّه لصادق بارّ راشد

(١) دلائل الصدق ٣/٦٠٣.

تابع للحقّ. ثمّ توفّي أبو بكر، وأنا وليّ رسول اللّٰه ووليّ أبي بكر، فرأيتماني كاذباً آثماً غادراً خائناً، واللّٰه يعلم أنّي لصادق بارّ راشد تابع للحقّ»(١).

هذا نصُّ الحديث في صحيح مسلم.

وقد أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه، ولكنّه في كلّ موضع بلفظٍ يختلف عن غيره!

* فأخرجه في باب فرض الخمس باللفظ التالي: «... فقبضها أبو بكر، فعمل فيها بما عمل رسول اللّٰه صلّىٰ اللّٰه عليه [وآله] وسلّم، واللّٰه يعلم أنّه فيها لصادق بارّ راشد تابع للحقّ؛ ثمّ توفّىٰ اللّٰه أبا بكر، فكنت أنا وليّ أبي بكر، فقبضتها سنتين من إمارتي، أعمل فيها بما عمله رسول اللّٰه وما عمل فيها أبو بكر، واللّٰه يعلم أنّي فيها لصادق بارّ راشد تابع للحقّ»(٢).

فحذف البخاري من الحديث كلتا الفقرتين: «فرأيتماه...» و«فرأيتماني...».

* وأخرجه في كتاب المغازي في حديث بني النضير: «فقبضه أبو بكر، فعمل فيه بما عمل رسول اللّٰه صلّىٰ اللّٰه عليه [وآله] وسلّم،

---

(١) صحيح مسلم ٥ / ١٥٢، كتاب الجهاد، باب حكم الفيء.

(٢) صحيح البخاري ٤ / ١٨٠ ضمن ح ٣.

وأنتم حينئذٍ ـ فأقبل على عليٍّ وعبّاس وقال: ـ تذكران أنّ أبا بكر فيه كما تقولان، والله يعلم أنّه فيه لصادق بارّ راشد تابع للحقّ. ثمّ توفّى الله أبا بكر، فقلت: أنا وليّ رسول الله وأبي بكر، فقبضته سنتين من إمارتي، أعمل فيه بما عمل فيه رسول الله وأبو بكر، والله يعلم أنّي فيه صادق بارّ راشد تابع للحقّ...»(١).

فأسقط فقرة: «فرأيتماه...» وجعل مكانها «تذكران أنّ أبا بكر فيه كما تقولان»، وحذف الفقرة الثانية.

* وأخرجه في كتاب النفقات، باب حبس نفقة الرجل قوت سنته: «فقبضها أبو بكر يعمل فيها بما عمل به فيها رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، وأنتما حينئذٍ ـ وأقبل على عليٍّ وعبّاس ـ تزعمان أنّ أبا بكر كذا وكذا؛ والله يعلم أنّه فيها صادق بارّ راشد تابع للحقّ؛ ثمّ توفّى الله أبا بكر فقلتُ: أنا وليّ رسول الله وأبي بكر، فقبضتها سنتين أعمل فيها بما عمل رسول الله وأبو بكر...»(٢).

فأسقط الفقرة الأُولى وجعل مكانها: «تزعمان أنّ أبا بكر كذا وكذا» وأسقط الفقرة الثانية.

* وأخرجه في كتاب الفرائض، باب قول النبيّ: لا نورّث ما

(١) صحيح البخاري ٥ / ٢٠٧ ضمن ح ٧٨.

(٢) صحيح البخاري ٧ / ١١٤ ضمن ح ٩٣.

تركنا صدقة:

«فتوفّىٰ اللّٰه نبيّه فقال أبو بكر: أنا وليّ رسول اللّٰه، فقبضها فعمل بما عمل به رسول اللّٰه، ثمّ توفّىٰ اللّٰه أبا بكر فقلت: أنا وليّ وليّ رسول اللّٰه، فقبضتها سنتين أعمل فيها بما عمل رسول اللّٰه وأبو بكر...»[1].

فحذف الفقرتين معاً، ولم يجعل شيئاً مكانهما!

* وأخرجه في كتاب الاعتصام، باب ما يكره من التعمّق والتنازع:

«ثمّ توفّىٰ اللّٰه نبيّه فقال أبو بكر: أنا وليّ رسول اللّٰه، فقبضها أبو بكر فعمل فيها بما عمل فيها رسول اللّٰه، وأنتما حينئذٍ ـ وأقبل علىٰ عليٍّ وعبّاس فقال: ـ تزعمان أنّ أبا بكر فيها كذا، واللّٰه يعلم أنّه فيها صادق بارّ راشد تابع للحقّ؛ ثمّ توفّىٰ اللّٰه أبا بكر فقلت: أنا وليّ رسول اللّٰه وأبي بكر، فقبضتها سنتين أعمل فيها بما عمل به رسول اللّٰه وأبو بكر...»[2].

فحذف الفقرة الأُولىٰ، ووضع مكانها «تزعمان أنّ أبا بكر فيها كذا»، أمّا الفقرة الثانية فقد حذفها!

فممّن هذا التلاعب بالأخبار؟! وهل الفضل يجهل هذا أو يتجاهل؟! ولماذا يتّهم العلاّمة والإماميّة؟!

* وقال العلاّمة ـ في مبحث عصمة الأنبياء ـ: «وروىٰ الحميدي

---

(١) صحيح البخاري ٨/ ٢٦٧ ضمن ح ٥.

(٢) صحيح البخاري ٩/ ١٧٨ ضمن ح ٧٦.

في الجمع بين الصحيحين، قالت عائشة: رأيت النبيّ يسترني بردائه وأنا أنظر إلى الحبشة وهم يلعبون في المسجد، فزجرهم عمر[١].

وروى الحميدي عن عائشة، قالت: دخل عليّ رسول الله وعندي جاريتان تغنّيان بغناء بعاث، فاضطجع على الفراش وحوّل وجهه، ودخل أبو بكر فانتهرني وقال: مزمارة الشيطان عند النبيّ. فأقبل عليه رسول الله وقال: دعها. فلمّا غفل غمزتهما فخرجتا...»[٢].

فقال الفضل: «وأمّا منع أبي بكر عنه، فإنّه كان يعلم جوازه في أيّام العيد، وتتمّة الحديث: أنّ النبي قال لأبي بكر: «دعهما، فإنّها أيّام عيد» فلذلك منعه أبو بكر، فعلّمه رسول الله أنّ ضرب الدفّ والغناء ليس بحرام في أيّام العيد»[٣].

أقول:

أين هذه التتمّة؟! ومن أين جاء بها الفضل؟!

قال الشيخ المظفّر: «وأمّا ما ذكره من تتمّة الحديث، فمن إضافاته، على إنّها لا تنفعه بالنظر إلى تلك الأُمور السابقة، ومن أحبّ الاطّلاع على كذبه في هذه الإضافة ـ أعني قوله: (فإنّها أيّام عيد) ـ تعليلاً لقوله

---

(١) الجمع بين الصحيحين ٤ / ٥٢ ح ٣١٦٨.

(٢) نهج الحقّ: ١٤٩، وانظر: دلائل الصدق ١ / ٦٣١.

(٣) دلائل الصدق ١ / ٦٣٢.

لأبي بكر: «دعها» فليراجع الباب الثاني من كتاب العيدين من صحيح البخاري[(١)]، وآخر كتاب العيدين من صحيح مسلم[(٢)]»[(٣)].

* وآخر تحريف من الفضل نذكره: تحريفه كلام الحافظ القاضي عياض، وتفصيل ذلك:

إنّ العلاّمة رحمه الله ذكر ـ في معرض ما في كتب القوم من الصحاح وغيرها من الهتك لنبيّنا وسائر الأنبياء عليهم السّلام ـ قصّة «الغرانيق»[(٤)].

فأنكر الفضل وجود القصّة في الصحاح.. ثمّ قال في آخر كلامه:

«وذكر الشيخ الإمام القاضي أبو الفضل موسى بن عياض[(٥)] اليحصبي المغربي في كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى: أنّ هذا من

(١) صحيح البخاري ٢ / ٥٤ ح ٢.

(٢) صحيح مسلم ٣ / ٢٢.

(٣) صحيح مسلم ٣ / ٢٢.

نقول: إنّ جملة «فإنّها أيّام عيد» غير موجودة في الحديثين المشار إليهما، والتي ادّعى الفضل أنّها موجودة فيهما؛ ولذلك تمسّك الشيخ المظفّر قدس سرّه بتكذيبه.. إلاّ أنّ هذه الجملة مذكورة بعينها في حديث آخر من صحيح البخاري هي غير محلّ النزاع، فانظر: صحيح البخاري ٢ / ٦٨ ح ٣٤؛ فلاحظ!

(٤) نهج الحقّ: ١٤٣، دلائل الصدق ١ / ٥٩٨.

(٥) كذا! والصواب: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض.

مفتريات الملاحدة ولا أصل له، وبالغ في هذا كلّ المبالغة»[١].

فقال الشيخ المظفّر: «وأمّا ما نسبه إلى القاضي عياض في كتاب الشفا فافتراء عليه؛ لأنّه إنّما قال: «صدق القاضي بكر بن العلاء المالكي حيث قال: لقد بُلي الناس ببعض الأهواء والتفسير وتعلّق بذلك الملحدون[٢]»[٣].

---

(١) دلائل الصدق ١ / ٦٠٤.

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٢ / ١٢٥.

(٣) دلائل الصدق ١ / ٦٠٤.

الفصل الثامن

التناقض

وكم من مورد ناقض الفضل فيه نفسه... نكتفي من ذلك بذِكر موردين:

* وقال العلاّمة طاب ثراه في مباحث أفضلية أمير المؤمنين عليه السّلام المستلزمة لإمامته: «المطلب الثاني: العِلم. والناس كلّهم ـ بلا خلاف ـ عيال عليه في المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية والأحكام الشرعية والقضايا النقلية... وروى الترمذي في صحيحه: إنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قال: أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها[1]...»[*].

---

(١) اللفظ الموجود فعلاً في سنن الترمذي هو: «أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها» وجاء في ذيله: «وفي الباب عن ابن عبّاس».. ومن المعروف أنّ حديث ابن عبّاس هو: «أنا مدينة العلم ⟵

فقال الفضل في جوابه: «ما ذكره من علم أمير المؤمنين، فلا شكَّ أنّه من علماء الأُمّة، والناس محتاجون إليه فيه، وكيف لا؟! وهو وصيّ النبيّ في إبلاغ العلم وودائع حقائق المعارف، فلا نزاع لأحدٍ فيه.

وأمّا ما ذكره من صحيح الترمذي، فصحيح[1]...»[2].

أقول:

قال الفضل في حقّ أمير المؤمنين عليه السّلام بأنّه «من علماء الأُمّة».. فإن أراد أنّه «من علماء الأُمّة» بمعنى أنّ في الأُمّة من يساويه في العلم، فهذا لا يجتمع مع كونه «وصيّ النبيّ في إبلاغ العلم وودائع حقائق المعارف»، فيحصل التناقض.

وإن أراد أنّه «من علماء الأُمّة» لكن لا يساويه غيره فيه، لكونه

وعليٌّ بابها» كما في مصادر الحديث، وقد ذكر ابن حجر هذا الحديث نقلاً عن الترمذي وغيره.

انظر: سنن الترمذي ٥ / ٥٩٦ ح ٣٧٢٣، الصواعق المحرقة: ١٨٩.

(*) نهج الحقّ: ٢٣٥ ـ ٢٣٦، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٥١٥.

(١) نقل غير واحد من علماء الشيعة والسُنّة حديث: «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها» من صحيح الترمذي وصرّحوا وأقرّوا بوجوده فيه وبصحّته، لكنّ هذا الحديث غير موجود في نسخ صحيح الترمذي المتداولة اليوم، فهو من الأحاديث الصحيحة التي أسقطتها يد الخيانة والعداء لأهل البيت عليهم السّلام من الصحاح والمسانيد والسنن!

(٢) دلائل الصدق ٢ / ٥١٥.

«وصيّ النبي...» فقد اعترف بأعلمية الإمام عليه السّلام بالنسبة إلى غيره، وهذا هو المطلوب، ولكنّه لا يعترف به مكابرة وعناداً للحقّ.

* واستدلّ العلاّمة رحمه الله برواية أبي جعفر محمّد بن جرير الطبري، صاحب التاريخ والتفسير المشهورين، في قضيّة إقدام عمر على إحراق بيت أمير المؤمنين عليه السّلام[(١)(٢)].

فأجاب الفضل قائلاً: «من أسمج ما افتراه الروافض هذا الخبر، وهو إحراق عمر بيت فاطمة.

وما ذكر أنّ الطبري ذكره في التاريخ، فالطبري من الروافض، مشهور بالتشيّع، مع إنّ علماء بغداد هجروه لغلوّه في الرفض والتعصّب، وهجروا كتبه ورواياته وأخباره، وكلّ من نقل هذا الخبر فلا يشكّ أنّه رافضي متعصّب، يريد إبداء القدح والطعن على الأصحاب،أنّ العاقل المؤمن الخبير بأخبار السلف ظاهر عليه أنّ هذا الخبر كذب صراح وافتراء بيّن...»[(٣)].

فهنا يطعن في الطبري صاحب التاريخ وفي كتابه، ويسقطه عن الاعتبار.

---

(١) تاريخ الطبري ٢ / ٢٣٣.

(٢) نهج الحقّ: ٢٧١، وانظر: دلائل الصدق ٣ / ٧٨.

(٣) دلائل الصدق ٣ / ٧٩.

لكنّه في بعض الموارد الأُخرى يعتمد عليه ويحتجّ بروايته....

فمثلاً: عندما يريد الدفاع عن عمر في قضيّة تعطيله حدّ المغيرة بن شعبة في الزنا، يقول بعد نقل الخبر: «هذا رواية الثقات، ذكره الطبري في تاريخه بهذه الصورة»(١)(٢).

ومثلاً: عندما يريد الدفاع عن عثمان في تعطيله حدّ عبيدالله بن عمر في قتل الهرمزان، يأتي بخبرٍ فيقول:

«هذا ما كان من أمر الهرمزان على ما ذكره أرباب صحاح التواريخ، ونقله الطبري وغيره(٣)»(٤).

فاعتماده على الطبري بعد كلامه المذكور في جرحه تناقض.

بل نقل في موردٍ آخر عنه وعن ابن الجوزي مع النصّ على كونهما «من أرباب صحّة الخبر»! وهذا لفظه:

«خروج أبي ذرّ ـ على ما ذكره أرباب الصحاح، وذكره الطبري (٥)

(١) ولا يخفى أنّ الخبر الذي أورده غير موجود في تاريخ الطبري، وإنّما ذكرت القصّة باختلاف؛ راجع: تاريخ الطبري ٢ / ٤٩٢ ـ ٤٩٤.

(٢) دلائل الصدق ٣ / ١٤٩.

(٣) ولا يخفى أنّ الخبر الذي أورده غير موجود في تاريخ الطبري.

(٤) دلائل الصدق ٣ / ٣١٠.

(٥) انظر: تاريخ الطبري ٢ / ٦١٥.

وابن الجوزي من أرباب صحّة الخبر ـ أنّه ذهب إلى الشام، وكان مذهب أبي ذرّ أنّ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾[1] في أولاد مروان.. وهذا كلامه في الدفاع عن معاوية، حين قال العلاّمة: «إنّه نزل في حقّه وحقّ أنسابه ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾[2] في أولاد مروان.. وهذا كلامه في الدفاع عن معاوية، حين قال العلاّمة: «إنّه نزل في حقّه وحقّ أنسابه ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾»[3] قال:

«هذه الآية اختلف في شأن نزولها، قال بعضهم: نزلت في رؤيا رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، وأنّه رأى في الرؤيا أولاد مروان ينزون على منبره؛ ولم يذكر أحد من علماء السُّنّة أنّه نزل في[4] معاوية[5]».

* ومن تناقضاته: إنّه منع من لعن معاوية وذكر مساوئه، وقال بأنّ ذكر مطاعنه محض الغيبة الضارّة وقد قال رسول الله: لا تذكروا موتاكم إلّا بالخير. وهو يقرّ بصحة حديث «ويح عمّار تقتله الفئة الباغية»

---

(١) سورة التوبة ٩: ٣٤.

(٢) سورة الإسراء ١٧: ٦٠.

(٣) نهج الحقّ: ٣١٢، وانظر: دلائل الصدق ٣ / ٣٩٠.

(٤) دلائل الصدق ٣/٣٩٠.

(٥) وهذا منه مغالطة، فالعلامة لم يذكر نزولها في معاوية خصوصاً، بل مراده أنّها نزلت في بني أميّة، ومعاوية منهم.

ويعترف بأنّ أصحاب معاوية قتلوا عمّاراً، وهم الفئة الباغية[١].

* ومن تناقضاته قوله: «مذهب عامة العلماء أنّه يجب تعظيم الصحابة كلّهم والكفّ عن القدح فيهم، لأنّ الله تعالى عظّمهم وأثنى عليهم في غير موضع من كتابه»[٢] ثمّ قوله عن سورة الجمعة: «فأنزل الله الآية في شأن من يذهب ويترك رسول الله قائماً، وفي كلّ طائفةٍ يكون عوامّ وخواصّ، ولا يبعد هذا عن الإنسان»[٣].

أقول:

فهل يرى وجوب تعظيم هؤلاء أيضاً؟!

---

(١) دلائل الصدق ٣ / ٣٥٣.

(٢) دلائل الصدق ٣ / ٣٩٨.

(٣) دلائل الصدق ٣ / ٤٢٣ ـ ٤٢٤.

الفصل التاسع

الخروج عن البحث، والإباء عن الإقرار بالحقّ

وهذا أيضاً ممّا يلوح للناظر في كتابه بكثرة:

* فمثلاً: قال العلاّمة طاب ثراه: «الرابع عشر ـ من مسند أحمد ابن حنبل، وفي الصحاح الستّة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من عدّة طرق: إنّ عليّاً منّي وأنا من عليّ، وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي، لا يؤدّي عنّي إلاّ أنا أو عليّ...»[1].

فانظر إلى كلام الفضل في جوابه: «اتّصال النبيّ بعليٍّ في النسب، وأُخوّة الإسلام، والنصرة والمؤازرة، غير خفيّ على أحدٍ، ولا دلالة على النصّ بخلافته، لأنّ مثل هذا الكلام قال رسول الله لغير عليٍّ، كما ذُكر أنّه قال: الأشعريّون إذا قحطوا أرملوا، أنا منهم وهم منّي؛ ولا شكّ أنّ

(١) نهج الحقّ: ٢١٨، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٤٢٠.

الأشعريّين بهذا الكلام لم يصيروا خلفاء، فلا يكون هذا نصّاً»[1].

أقول:

وهكذا عارض الفضل حديث الصحاح الستّة وغيرها بحديث رووه في الأشعريّين....

ألا يعلم الفضل عدم ورود جملة «وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي» في حقّ أحدٍ غير عليٍّ عليه السّلام؟!

ألا يعلم عدم ورود جملة «لا يؤدّي عنّي إلاّ أنا أو عليٌّ» في حقّ أحدٍ سواه؟!

هذا، وقد جاءت جملة: «إنّ عليّاً منّي وأنا من عليٍّ» متعقّبة بهاتين الجملتين، لتدلّ على معنىً غير المعنى المراد منها في حديث الأشعريّين إن صحّ....

وكلّ هذه الأمور يعلمها الفضل، لكنّه يخرج عن البحث فراراً من الإقرار بالحقّ!

* وكذلك تجده يأبى الإقرار بالحقّ في مسألة أشجعيّة الإمام أمير المؤمنين عليه السّلام، فالعلاّمة رحمه الله يقول: «أجمع الناس كافّة على إنّ عليّاً عليه السّلام كان أشجع الناس بعد النبيّ صلّى الله عليه

---

(١) دلائل الصدق ٢ / ٤٢٠.

وآله وسلّم...»[١].

وهل في هذا كلام لأحدٍ حتّىٰ لا يعترف الفضل بالأشجعيّة، بل يقول: «شجاعة أمير المؤمنين أمر لا ينكره إلاّ من أنكر وجود الرمح السماك في السماء...»[٢].

* وكذلك في آية التطهير وحديث الكساء، فالعلاّمة رحمه اللّٰه ينقل عن مسند أحمد والجمع بين الصحاح الستّة عن أمّ سلمة... ثمّ يقول: «وقد رويَ نحو هذا المعنىٰ من صحيح أبي داود وموطّأ مالك وصحيح مسلم في عدّة مواضع وعدّة طرق»[٣].

فإن كان العلاّمة كاذباً ـ والعياذ باللّٰه ـ فليردّ عليه الفضل بعدم وجود الحديث في الصحاح، وإن كان صادقاً في النقل فليعترف بالحقّ... لكنّه يقول:

«إنّ الأُمّة اختلفت فيها أنّها فيمن نزلت، وظاهر القرآن يدلّ علىٰ إنّها نزلت في أزواج النبيّ؛ وإن صدقَ في النقل عن الصحاح فكانت نازلة في آل العبا، وهي من فضائلهم، ولا تدلّ علىٰ النصّ بالإمامة»[٤].

فلماذا هذا العناد؟!

(١) نهج الحقّ: ٢٤٤، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٥٣٥.

(٢) دلائل الصدق ٢ / ٥٣٥.

(٣) نهج الحقّ: ٢٢٨ ـ ٢٢٩، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٤٨٠.

(٤) دلائل الصدق ٢ / ٤٨٠.

الفصل العاشر

إنكار فضائل أمير المؤمنين عليه السّلام

وهو بالإضافة إلى مناقشته في دلالات أحاديث مناقب أمير المؤمنين عليه السلام، فقد أنكر جملةً من الأحاديث والقضايا الواضحة الدلالة على أفضليّته عليه السّلام، ومنها ما هو من خصائصه التي لا يشاركه فيها أحد أصلاً!

* فقد أنكر ولادة الإمام عليه السّلام في الكعبة المعظّمة، وهذه عبارته:

«المشهور بين الشيعة أنّ أمير المؤمنين وُلد في الكعبة، ولم يصحّحه علماء التواريخ، بل عند أهل التواريخ أنّ حكيم بن حزام وُلد في الكعبة ولم يولد فيها غيره»[1].

---

(١) دلائل الصدق ٢ / ٥٠٧.

أقول:

ليس هذا مشهوراً بين الشيعة فحسب، بل هو مشهور عند الآخرين كذلك، بل الخبر به متواتر عندهم وكذا عند غيرهم كما نصّ عليه الحاكم النيسابوري[(١)].

* وأنكر أن تكون الراية يوم حنين بيد أمير المؤمنين عليه السّلام، وادّعى كونها بيد أبي بكر!

قال العلاّمة قدس سرّه: «وفي غزاة حنين حين استظهر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بالكثرة، فخرج بعشرة آلاف من المسلمين، فعانهم أبو بكر وقال: لن نُغلب اليوم من قلّة؛ فانهزموا بأجمعهم...»[(٢)].

فأجاب الفضل بقوله: «وأمّا ما ذكر من أمر حنين وأنّ أبا بكر عانهم، فهذا من أكاذيبه، وكيف يعين أبو بكر أصحاب رسول الله، وكان هو ذلك اليوم شيخ المهاجرين وصاحب رايتهم...»[(٣)].

أقول:

هنا مطالب:

١ ـ إنّ أبا بكر قد عان المسلمين في ذلك اليوم، وإنّ ما ذكره العلاّمة

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣ / ٥٥٠ ذح ٦٠٤٤.

(٢) نهج الحقّ: ٢٥١، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٥٤٩.

(٣) دلائل الصدق ٢ / ٥٥١.

موجود في غير واحدٍ من التفاسير، بتفسير قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾(١)(٢).

٢ ـ إنّ الراية كانت بيد أبي بكر؟!... من قال هذا؟!

٣ ـ بل إنّ من خصائص أمير المؤمنين عليه السّلام كون الراية بيده في جميع الحروب والغزوات، وهذا ما نصّ عليه غير واحدٍ من أعلام أهل السُنّة(٣).

فمن الكاذب إذاً؟!

* ومن خصائصه عليه السّلام أنّه أوّل من أسلم، وإليك عبارة الفضل في ذلك:

«ما ذُكر أنّ عليّاً أوّل الناس إسلاماً، فهذا أمر مختلف فيه، وأكثر العلماء على إنّ أوّل الناس إسلاماً هو خديجة، وقال بعضهم: أبو بكر، وقال بعضهم: زيد بن حارثة...»(٤).

* وقال في آية التطهير: «أكثر المفسّرين على إنّ الآية نزلت في

(١) سورة التوبة ٩: ٢٥.

(٢) راجع منها مثلاً: الكشّاف ٢ / ١٨٢، تفسير الرازي ١٦ / ٢٣.

(٣) انظر: الاستيعاب ٣ / ١٠٩٠ رقم ١٨٥٥، أُسد الغابة ٣ / ٥٩٤ رقم ٣٧٨٣، فرائد السمطين ١ / ٣٦٢ ح ٢٨٩.

(٤) دلائل الصدق ٢ / ٥١١.

شأن الأزواج»[1].

أقول:

نصّ عبارة ابن حجر المكّي: «أكثر المفسّرين على إنّها نزلت في عليّ وفاطمة والحسن والحسين»[2].

* وقال في الآية **﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ﴾**[3]:

«اختلف المفسرون في الآية نزلت في من؟ قال كثير منهم: نزلت في صهيب الرومي... وأكثر المفسّرين على إنّها نزلت في الزبير ابن العوّام ومقداد بن الأسود....

ولو كان نازلاً في شأن أمير المؤمنين عليّ... ليس هو بنصّ في إمامته»[4].

أقول:

فكثير من المفسّرين يقولون: «صهيب»، وأكثر المفسّرين يقولون: «الزبير والمقداد».

---

(1) دلائل الصدق ٢ / ١٠٣.

(2) الصواعق المحرقة: ٢٢٠.

(3) سورة البقرة ٢: ٢٠٧.

(4) دلائل الصدق ٢ / ١٢٧ ـ ١٢٨.

أمّا أمير المؤمنين «لو كان نازلاً في شأنه...».

لكنّك تجد القول بنزول الآية المباركة في أمير المؤمنين عليه السّلام في ذيلها، لأنّه بات في مكان النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم ليلة الهجرة، في كثير من التفاسير المشهورة لأهل السُنّة، كتفاسير: الرازي والقرطبي والثعلبي وأبي حيّان الأندلسي والنيسابوري والآلوسي(١)، بل في شرح النهج عن أبي جعفر الإسكافي: «وقد روى المفسّرون كلّهم أنّ قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي﴾ الآية: نزلت في عليٍّ ليلة المبيت على الفراش»(٢).

وتجد الخبر بترجمة الإمام عليه السّلام، من تاريخ ابن عساكر وأُسد الغابة وتاريخ الخميس، وغيرها من كتب التواريخ والسير(٣).

وتجده في باب الإيثار من كتاب إحياء علوم الدين للغزّالي ٤ / ٣٧.

وتجد الإيعاز إليه في حديث عمرو بن ميمون عن ابن عبّاس،

---

(١) تفسير الفخر الرازي ٥ / ٢٢٢، تفسير القرطبي ٣ / ١٦، البحر المحيط ٢ / ١١٨، روح المعاني ٢ / ١٤٦، وانظر: أُسد الغابة ٣ / ٦٠٠ رقم ٣٧٨٣، وكفاية الطالب: ٢٣٩ كلاهما نقلاً عن الثعلبي.

(٢) شرح نهج البلاغة ١٣ / ٢٦١.

(٣) تاريخ دمشق ٤٢ / ٦٧، أُسد الغابة ٣ / ٦٠٠ رقم ٣٧٨٣، تاريخ الخميس ١ / ٣٢٥، تاريخ الطبري ١ / ٥٦٧، الطبقات الكبرى ١ / ١٧٦، تاريخ اليعقوبي ١ / ٣٥٨، السيرة النبوية ـ لابن هشام ـ ٣ / ٨، السيرة الحلبية ٢ / ١٩١.

المشتمل على الفضائل العشر، التي هي خصائص لأمير المؤمنين، والصحيح سنداً بالقطع واليقين، وهو في مسند أحمد بن حنبل ١ / ٣٣٠ ـ ٣٣١، والخصائص ـ للنسائي ـ: ٣٤ ح ٢٣، والمستدرك على الصحيحين ٣ / ١٤٣ ح ٤٦٥٢.

وأخرج الحاكم في المستدرك بسندٍ ـ وافقه عليه الذهبي ـ عن عليّ بن الحسين عليه السّلام قال: «إنّ أوّل من شرى نفسه ابتغاء رضوان اللّه عليّ بن أبي طالب. وقال عليٌّ عند مبيته على فراش رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم [من الطويل]:

وقيتُ بنفسي خيرَ مَن وطئ الحَصا
ومن طافَ بالبيتِ العتيقِ وبالحِجرِ

رسول إلهٍ خاف أن يمكروا به
فنجّاه ذو الطول الإله من المَكرِ

وباتَ رسول اللّه في الغارِ آمناً
موقّىً وفي حفظ الإله وفي سترِ

وبتُّ أراعيهم ولم يتهمّونني
وقد وطّنتُ نفسي على القتلِ والأسرِ»[1]

* وقال العلاّمة في أدلّة إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام من

(١) المستدرك على الصحيحين ٣ / ٥ ح ٤٢٦٤.

الآيات الشريفة:

«الثامنة: قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾[١]....

روى الجمهور عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: انتهت الدعوة إليّ وإلى عليّ، لم يسجد أحدنا لصنم قطّ، فاتّخذني نبيّاً واتّخذ عليّاً وصيّاً»[٢].

فقال الفضل: «هذه الرواية ليست في كتب أهل السنّة والجماعة...»[٣].

أقول:

هذه الرواية رواها الحافظ ابن المغازلي في كتابه مناقب الإمام عليّ بن أبي طالب بسندٍ له عن ابن مسعود[٤].

وقد استدلّ بها العلاّمة في كتابه منهاج الكرامة فلم ينكرها ابن تيميّة في ردّه عليه[٥]، لكنّ الفضل ينكر أصل وجودها في كتبهم،

---

(١) سورة البقرة ٢: ١٢٤.

(٢) نهج الحقّ: ١٧٩ ـ ١٨٠، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ١٣٩.

(٣) دلائل الصدق ٢ / ١٣٩.

(٤) مناقب الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السّلام: ٢٣٩ ح ٣٢٢.

(٥) انظر: منهاج السُنّة ٧ / ١٣٢.

وكأنّه هنا أشدّ تعصّباً من ابن تيميّة المعروف بالنصب!!

* وقال العلاّمة: «العاشرة: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[1]....

نقل الجمهور عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنا المنذر وعليٌّ الهادي، وبك يا عليّ يهتدي المهتدون»[2].

فقال الفضل: «ليس هذا في تفاسير أهل السُنّة، ولو صحّ دلّ على أنّ عليّاً هادي، وهو مسلّم؛ وكذا أصحاب رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم هداة: لقوله: أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم. ولا دلالة فيه على النصّ»[3].

أقول:

وفي مثل هذا الموضع يمكن للباحث أن يطّلع على حال الفضل عقيدةً وعلماً وعدالةً!!

أمّا أوّلاً: فلأنّه أنكر أن يكون تفسير «الهادي» في الآية المباركة في شيء من تفاسير السُنّة، مع إنّ الأقوال بذلك عندهم كثيرة، والروايات به معتبرة، فلاحظ:

---

(١) سورة الرعد ١٣: ٧.

(٢) نهج الحقّ: ١٨٠، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ١٤٥.

(٣) دلائل الصدق ٢ / ١٤٥.

مسند أحمد ١ / ١٢٦، تفسير الطبري ٧ / ٣٤٣ح ٢٠١٦٠ و ٢٠١٦١، المستدرك على الصحيحين ٣ / ١٤٠ ح ٤٦٤٦، المعجم الصغير ١ / ٢٦١، مجمع الزوائد ٧ / ٤١، تاريخ بغداد ١٢ / ٣٧٢ رقم ٦٨١٦، تاريخ دمشق ٤٢ / ٣٥٩، الدرّ المنثور ٤ / ٦٠٨، وغيرها[١].

ثمّ إنّ من رواته: ابن أبي حاتم، في تفسيره الخالي عن الموضوعات، كما ذكر ابن تيميّة[٢]، وأيضاً فإنّ الهيثمي قال: رجال المسند ثقات[٣]، وكذلك فقد صحّحه الحاكم، وأخرجه الضياء في المختارة، وبعض أسانيد ابن عساكر صحيح بلا كلام.

هذا، وقد رووا هذا الحديث عن جمعٍ من الصحابة، منهم: عليٌّ عليه السّلام، عبدالله بن العبّاس، عبدالله بن مسعود، جابر بن عبدالله، بريدة، سعد بن معاذ، أبو برزة الأسلمي... وغيرهم.

---

(١) انظر مثلاً: تفسير الحبري: ٢٨١، شواهد التنزيل ١ / ٢٩٣ـ٣٠٣ح ٢٩٨ـ٤١٦، فرائد السمطين ١ / ١٤٨ح ١١١ و ١١٢، تفسير ابن كثير ٢ / ٤٨٣، جامع الأحاديث ـ للسيوطي ـ ٣ / ٢٨١ح ٨٦٤٤، كنز العمّال ١١ / ٦٢٠ ح ٣٣٠١٢، ينابيع المودّة ١ / ٢٩٦ـ٢٩٧.

وراجع ما فصّلناه حول الآية في الجزء الثاني من كتابنا «تشييد المراجعات وتفنيد المكابرات»، ص ١٤٠ـ١٨٢.

(٢) منهاج السُنّة ٧ / ١٣.

(٣) مجمع الزوائد ٧ / ٤١.

وأمّا ثانياً: فلأنّه ادّعىٰ التساوي في الهداية بين «أمير المؤمنين» عليه الصلاة والسلام وبين سائر «أصحاب رسول الله» صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، علىٰ الإطلاق، وهذا ما لا يدّعيه أدنىٰ الناس إنصافاً وأقلّهم عقلاً.

وأمّا ثالثاً: فلأنّه عارض الأحاديث الواردة في تفسير الآية المباركة بحديث «أصحابي كالنجوم»، وهي معارضة باطلة لا يزعمها إلاّ جاهل أو متعصّب، وذلك لوجهين.

الأوّل: إنّ أحاديث تفسير الآية بأمير المؤمنين عليه السّلام متّفق عليها بين الطرفين، معتبرة عند الفريقين، كثيرة عدداً، وصحيحة سنداً... وحديث «أصحابي كالنجوم» خبر واحد انفرد به أهل السُنّة، ولا يكون حجّةً علىٰ الإماميّة حتّىٰ لو كان صحيحاً سنداً عندهم.

والثاني: إنّ حديث «أصحابي كالنجوم» باطل موضوعٌ عند كبار أئمّة القوم، فهل يجهل الفضل ذلك أو يتجاهل؟!

قال أحمد بن حنبل: حديثٌ غيرُ صحيح[1].

وقال ابن حزم: خبر مكذوب، موضوع، باطل، لم يصحّ قطّ[2].

(١) التيسير في شرح التحرير ٣ / ٢٤٣.

(٢) رسائل ابن حزم ٣ / ٩٦، وانظر: البحر المحيط ـ لأبي حيّان ـ ٥ / ٥٢٨.

وقال أبو حيّان: حديث موضوع، لا يصحّ بوجهٍ عن رسول الله[١].

وقال ابن القيّم عن طرق الحديث: لا يثبت شيء منها... فهذا كلام لا يصحّ عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم[٢].

وقال ابن الهمّام: حديث لم يُعرف[٣].

وقال الشوكاني: فيه مقال معروف[٤].

وأورده الألباني المعاصر في الأحاديث الموضوعة والضعيفة[٥].

* وقال العلاّمة: «الثانية عشرة ـ قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾[٦]... روىٰ الجمهور عن أبي سعيد الخدري، قال: ببغضهم عليّاً عليه السّلام»[٧].

فقال الفضل: «ليس في تفسير أهل السُنّة. وإن صحّ دلّ علىٰ فضيلته لا نصّ علىٰ إمامته»[٨].

---

(١) البحر المحيط ٥ / ٥٢٨.

(٢) إعلام الموقّعين ٢ / ٢٤٢.

(٣) التحرير في أصول الفقه ـ بشرح أمير بادشاه ـ ٣ / ٢٤٣.

(٤) إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول: ١٢٧.

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١ / ٧٨.

(٦) سورة محمّد ٤٧ : ٣٠.

(٧) نهج الحقّ: ١٨١، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ١٥٣.

(٨) دلائل الصدق ٢ / ١٥٤.

أقول:

أليس كتاب الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور من تفاسير السُنّة، ومؤلّفه الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، صاحب المؤلّفات الكثيرة الشهيرة، رواه فيه بتفسير الآية عن غير واحدٍ من أئمّة الحديث والتفسير[١]؟!

فإن كان الفضل جاهلاً بهذا فما الذي يحمله على الإنكار إلّا العناد لأهل بيت النبيّ الأطهار؟!

* وقال العلاّمة: «روى ابن عبدالبرّ وغيره من السُنّة في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا﴾[٢]، قال: إنّ النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ليلة أُسري به جمع الله بينه وبين الأنبياء ثمّ قال له: سلهم يا محمّد على ماذا بُعثتم؟ قالوا: بُعثنا على شهادة أن لا إله إلاّ الله، وعلى الإقرار بنبوّتك، والولاية لعليّ بن أبي طالب»[٣].

فقال الفضل: «ليس هذا من رواية أهل السُنّة...»[٤].

---

(١) الدرّ المنثور ٧/ ٥٠٤.

(٢) سورة الزخرف ٤٣: ٤٥.

(٣) نهج الحقّ: ١٨٣، وانظر: دلائل الصدق ٢/ ١٦٧.

(٤) دلائل الصدق ٢/ ١٦٧.

أقول:

وهذا الإنكار كسابقه.. ومن رواة هذا الخبر من أعلام السُنّة:

الحاكم النيسابوري، في كتاب معرفة علوم الحديث: ٩٦.

أبو إسحاق الثعلبي، في تفسيره الكبير.

أبو نعيم الحافظ، في كتاب ما نزل في عليّ، كما ذكر غير واحدٍ من الحفّاظ(١).

الديلمي، صاحب فردوس الأخبار(٢).

والحافظ ابن حجر في زهرة الفردوس، كما ذكر ابن عَراق(٣).

ورواه الحاكم الحسكاني، والخطيب الخوارزمي، وشيخ الإسلام الحمويني، والحافظ أبو عبدالله الكنجي، وغيرهم(٤).

رووه عن أمير المؤمنين، وعن عبدالله بن مسعود، وابن عبّاس، وأبي هريرة... وبعض أسانيدهم صحيح بلا ريب....

---

(١) انظر: ينابيع المودّة ١/ ٢٤٣ ح ١٩ وج ٢/ ٢٤٦ ح ٦٩٢، تنزيه الشريعة المرفوعة ـ لابن عَراق ـ ١/ ٣٩٧ ح ١٤٧.

(٢) انظر: ينابيع المودّة ١/ ٢٢٤ ذح ١٩.

(٣) تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٣٩٧ ح ١٤٧.

(٤) شواهد التنزيل ٢/ ١٥٦ ـ ١٥٨ ح ٨٥٥ ـ ٨٥٨، مناقب الإمام عليّ عليه السلام: ٣١٢ ح ٣١٢، فرائد السمطين ١/ ٨١ ح ٦٢، كفاية الطالب: ٧٥، تاريخ دمشق ٤٢/ ٢٤١.

* وقال العلاّمة: «الثامنة عشرة ـ سورة ﴿هَلْ أَتَى﴾[1].. روى الجمهور: إنّ الحسن والحسين مرضا فعادهما رسول اللّه...»[2].

فقال الفضل: «ذكر بعض المفسّرين في شأن نزول السورة ما ذكره؛ ولكن أنكر على هذه الرواية كثير من المحدّثين وأهل التفسير، وتكلّموا في أنّه يجوز أن يبالغ الإنسان في الصدقة إلى هذا الحدّ، ويجوّع نفسه وأهله حتّى يشرف على الهلاك؟... وإن صحّ، الرواية لا تدلّ على النصّ كما علمته»[3].

أقول:

الرواة لنزول السورة في أهل البيت عليهم السّلام من السُنّة كثيرون جدّاً، ومنهم:

أبو جعفر الطبري، وابن عبدربّه القرطبي، وأبو القاسم الطبراني، والحاكم النيسابوري، وابن مردويه الأصبهاني، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو إسحاق الثعلبي، والحاكم الحسكاني، وابن المغازلي الشافعي، وأبو الحسن الواحدي، وأبو عبداللّه الحميدي، والبغوي، والزمخشري، والخوارزمي، وأبو موسى المديني، والفخر الرازي، وابن الأثير،

(١) سورة الإنسان (الدهر) ٧٦: ١.

(٢) نهج الحقّ: ١٨٤، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ١٧٢.

(٣) دلائل الصدق ٢ / ١٧٣.

وأبو عمرو ابن الصلاح، وابن طلحة الشافعي، والقاضي البيضاوي، والمحبّ الطبري، والنسفي، والحمويني، والخازن، والقاضي الإيجي، وابن حجر العسقلاني، والجلال السيوطي، وأبو السعود العمادي، والشوكاني، والآلوسي... وغيرهم من أئمة الحديث والتفسير.

رووه عن: أمير المؤمنين عليه السّلام، وعن ابن عبّاس، وزيد ابن أرقم، وسعيد بن جبير، والأصبغ بن نباتة، وقنبر، والحسن، ومجاهد، وعطاء، وأبي صالح، وقتادة، والضحّاك... وغيرهم من الصحابة وأعلام التابعين، العلماء في علوم القرآن.

قال القرطبي: «وقال أهل التفسير: نزلت في عليّ وفاطمة...»(١).

وقال سبط ابن الجوزي: «قال علماء التأويل: فيهم نزل...»(٢).

وقال الآلوسي: «والخبر مشهور»(٣).

وكان هذا الخبر ممّا احتجّ به المأمون على علماء بغداد في أفضليّة عليّ وأهل البيت عليهم السّلام، في خبر طويل رواه ابن عبدربّه القرطبي الأندلسي(٤)....

---

(١) تفسير القرطبي ١٩ / ٨٥.

(٢) تذكرة خواص الأمّة: ٢٨١.

(٣) روح المعاني ٢٩ / ٢٧٠.

(٤) العقد الفريد ٤ / ٧٧.

وورد في أشعار السيّد الحميري وغيره في عداد فضائل الإمام عليٍّ عليه الصلاة والسلام[١].

وذكر غير واحدٍ من العلماء: إنّ السؤّال كانوا ملائكةً من عند ربّ العالمين، أراد بذلك اختبار أهل البيت عليهم السّلام[٢].

وإذا كان هذا اختباراً من الله، وفضيلةً من فضائلهم عليهم السّلام عند قاطبة العلماء، فأيّ قيمةٍ لقول من يقول بعدم جواز فعلهم؟!

وبه أسانيد معتبرة من طرقهم....

فقول الفضل: «إن صحّ» ومناقشته في القضيّة ـ نقلاً عن كثير من المحدّثين وأهل التفسير كما زعم ـ الظاهرة في تكذيبه للخبر أو تشكيكه، دليلٌ آخر على جهله أو تعصّبه!

وأمّا المناقشة المذكورة، فقد أجاب عنها علماؤنا... ويكفي في الردّ على الفضل ما قاله الشيخ المظفّر: كيف استشكل من جواز تلك الصدقة وهو قد ذكر في مبحث الحلول أنّ أبا يزيد البسطامي ترك شرب الماء سنة تأديباً لنفسه[٣]، وعدّه منقبةً له[٤]؟!

(١) انظر: شواهد التنزيل ٢ / ٤١٥ الهامش.

(٢) تفسير النيسابوري ـ هامش تفسير الطبري ـ ٢٩ / ١١٢، كفاية الطالب، ٣٤٨ عن الحافظ أبي عمرو ابن الصلاح وشيخ الحرم بشير التبريزي وغيرهما.

(٣) دلائل الصدق ١ / ٢٤٦.

(٤) دلائل الصدق ٢ / ١٧٧.

* وقال العلاّمة: «قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾[١].. روى الجمهور عن ابن عبّاس، قال: لمّا نزلت هذه الآية قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: هم أنت يا عليّ وشيعتك...»[٢].

فقال الفضل: «هذا غير مذكور في التفاسير، بل الظاهر العموم. وإن سُلم فلا نصّ»[٣].

أقول:

أليس الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور من كتب التفاسير؟! رواه فيه عن ابن عديّ عن ابن عبّاس. وعن ابن مردويه عن عليّ عليه السّلام. وعن ابن عساكر عن جابر بن عبدالله الأنصاري. وعن ابن عديّ وابن عساكر عن أبي سعيد الخدري[٤].

فهم يروونه عن جماعةٍ من الأصحاب، بأسانيدهم، في الكتب قبل زمان الفضل وبعده... وابن مردويه ـ بالخصوص ـ من أشهر أئمّتهم في التفسير والحديث.

---

(١) سورة البيّنة ٩٨: ٧.

(٢) نهج الحقّ: ١٨٩، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٢١٠.

(٣) دلائل الصدق ٢ / ٢١٠.

(٤) الدرّ المنثور ٨ / ٥٨٩.

* وقال العلاّمة: «الرابعة والثلاثون ـ قوله تعالى: ﴿وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[(١)].. أجمع المفسّرون وروى الجمهور أنّه عليٌّ عليه السّلام»[(٢)].

فقال الفضل: «اتّفق المفسّرون أنّ المراد من صالح المؤمنين أبو بكر وعمر... وإن صحّ نزوله في أمير المؤمنين فلا شكّ أنّه صالح المؤمنين، ولكن لا يدلّ على النصّ المدّعى»[(٣)].

أقول:

أخرجه الحافظ السيوطي في الدرّ المنثور عن ابن أبي حاتم عن عليّ عليه السّلام. وعن ابن مردويه وابن عساكر عن ابن عبّاس. وعن ابن مردويه عن أسماء بنت عميس[(٤)].

ورواه الثعلبي في التفسير الكبير عن أسماء[(٥)].

وكذا الحافظ أبو نعيم عنها، في كتابه في ما نزل في عليّ من القرآن[(٦)].

---

(١) سورة التحريم ٦٦: ٤.

(٢) نهج الحقّ: ١٩١ـ١٩٢، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٢٢٧.

(٣) دلائل الصدق ٢ / ٢٢٨.

(٤) الدرّ المنثور ٨ / ٢٢٤.

(٥) كما في: مطالب السؤول: ٨١، وينابيع المودّة ١ / ٢٧٨ ح ٢.

(٦) انظر: ينابيع المودّة ١ / ٢٧٨ ح ٢.

ولعلّ العمدة هنا رواية ابن أبي حاتم هذا الخبر في تفسيره، فقد نصّ ابن تيميّة على إنّ تفسيره خالٍ من الموضوعات كما مرّ بنا سابقاً.

هذا، بالاضافة إلى روايات أصحابنا الإمامية.. فيكون الخبر متفقاً عليه بين الفريقين. فما الحامل للفضل على الإنكار؟!

* وقال العلاّمة: «الخامسة والثلاثون ـ قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي...﴾[1]....

روى الجمهور عن أبي سعيد الخدري، أنّ النبيّ صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم دعا الناس إلى عليّ عليه السلام في يوم غدير خمّ...»[2].

فقال الفضل: «... الذي ذكره من مفتريات الشيعة...»[3].

أقول:

وماذا تقول للفضل إذا علمت أنّ من رواة هذا الحديث ـ نزول الآية في أمير المؤمنين عليه السلام في يوم الغدير ـ من أهل السُنّة هم:

أبو جعفر الطبري....

وأبو الحسن الدارقطني....

وأبو حفص ابن شاهين، كما في شواهد التنزيل ١ / ١٥٦ ح ٢١٠....

(١) سورة المائدة ٥: ٣.

(٢) نهج الحقّ: ١٩٢، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٢٣١.

(٣) دلائل الصدق ٢ / ٢٣٢.

والحاكم النيسابوري، في المستدرك على الصحيحين ٣/ ١١٨ ح ٤٥٧٦....

وابن مردويه الأصفهاني، كما في الدرّ المنثور ٣/ ١٩....

وأبو نعيم الأصفهاني....

وأبو بكر البيهقي....

والخطيب البغدادي، كما في تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٠ رقم ٤٣٩٢....

وأبو سعيد السجستاني....

وابن المغازلي، كما في مناقب الإمام عليّ عليه السّلام: ٦٩ ح ٢٤....

والحاكم الحسكاني، كما في شواهد التنزيل ١/ ١٥٦ـ ١٦٠ ح ٢١٠ـ ٢١٥....

وأبو القاسم ابن السمرقندي....

وأبو منصور الديلمي، كما في مناقب الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السّلام ـ للخوارزمي ـ: ١٣٥ ح ١٥٢....

وابن عساكر الدمشقي، كما في تاريخ دمشق ٤٢/ ٢٣٧....

وابن كثير الدمشقي، كما في البداية والنهاية ٧/ ٢٧٩....

وجلال الدين السيوطي، كما في الدرّ المنثور ٣/ ١٩[1].

(١) وللتفصيل راجع كتاب: تشييد المراجعات وتفنيد المكابرات ٢/ ٢٦٧ـ ٢٩٠.

وغيرهم من أئمّة الحديث والتفسير.. فكيف يقول: إنّه من مفتريات الشيعة؟!

* وقال العلاّمة: «السادسة والستّون ـ ﴿وَأُوْلُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾[1].. هو عليٌّ، لأنّه كان مؤمناً مهاجراً ذا رحم»[2].

فقال الفضل: «ظاهر الآية العموم، ولم يذكر المفسّرون تخصيصاً بأحد، ولو خصّ فلا دلالة له على النصّ، والاستدلال بأنّه مؤمن مهاجر ذو رحم لا يوجب التخصيص، لشمول الأوصاف المذكورة لغيره»[3].

أقول:

لماذا هذه المكابرة الواضحة الفاضحة؟!

أوّلاً: البحث يدور بين أمير المؤمنين عليه السّلام وبين أبي بكر، والآية المباركة تثبت الأولوية لمن جمع الأوصاف الثلاثة، وأبو بكر غير جامع لها كما لا يخفى على الفضل، ولعلّه لذا قال: «لغيره» ولم يقل: أبو بكر.

وثانياً: وإذا كان «الغير» ليس ابن أبي قحافة، فمن يقصد الفضل به؟!

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣: ٦.

(٢) نهج الحقّ: ٢٠٣، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٢٨٧.

(٣) دلائل الصدق ٢ / ٢٨٧.

ثمّ لماذا يدّعي الحبّ لأمير المؤمنين عليه السّلام ويسعىٰ لإنكار فضائله ومناقبه حتّى بالأكاذيب والأباطيل؟!

* وقال العلاّمة: «وأمّا السُنّة، فالأخبار المتواترة عن النبيّ صلّىٰ اللّٰه عليه وآله وسلّم الدالّة علىٰ إمامته، وهي أكثر من أن تحصىٰ، وقد صنّف الجمهور وأصحابنا في ذلك وأكثروا»(١).

فقال الفضل: «وأمّا ما ذكر من أنّ الأخبار متواترة عن النبي صلّىٰ اللّٰه عليه [وآله] وسلّم علىٰ إمامة عليّ، فنسأله أوّلاً عن معنىٰ التواتر؟!

فإن قال: أن يبلغ عدد الرواة حدّاً لا يمكن للعقل أن يحكم بتواطئهم علىٰ الكذب.

فنقول: اتّفق جميع المحدّثين أنّه ليس لنا حديث متواتر إلاّ قوله صلّىٰ اللّٰه عليه [وآله] وسلّم: من كذب عليَّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار.

فهذا الحديث في كلّ عصر رواه جماعة، يحكم العقل علىٰ امتناع تواطئهم علىٰ الكذب. وبعضهم ألحق حديث: «البيّنة علىٰ المدّعي واليمين علىٰ من أنكر» بالتواتر.

فكيف هذا الرجل الجاهل بالحديث والأخبار، بل بكلّ شيء حتّى إنّي ندمت من معارضة كتابه وخرافاته بالجواب، لسقوطه عن مرتبة

---

(١) نهج الحق: ٢١٢، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٢٤٩.

المعارضة، لانحطاط درجته في سائر العلوم، معقولها ومنقولها، أُصولها وفروعها، ولكن ابتليت بهذا مرّة فصبرت...»[١].

أقول:

يقال لهذا الشيخ العالم بالحديث والأخبار، بل بكلّ شيء!! وبغضّ النظر عمّا ادّعاه من الاتّفاق على انحصار التواتر بما ذكره: من أين لك القطع بأنّ العلاّمة كان يقصد من «التواتر» خصوص التواتر «اللفظي»؟!

أليس التواتر ينقسم إلى: «لفظي» و«معنوي» و«إجمالي»؟!

لماذا هذا التهجّم وهذه السباب والشتائم؟!

فما الذي قاله العلاّمة حتّى استحقّ كلّ ذلك وأمثاله، بل الأشدّ والأقبح منه، كما ذكرنا في فصل «السباب والشتائم»؟! هذا أوّلاً...

وثانياً: فإنّ جملةً من الأخبار الدالة على إمامته متواترة يقيناً، وقد أقرّ كبار علماء القوم بذلك، وابن روزبهان جاهل أو يتجاهل لتعصّبه!

وسنذكر مناقشات الفضل في بعض استدلالات العلاّمة من السُنّة، ليرى الباحث المنصف مدى التزام الرجل بالآداب الدينية ورعايته لجانب الصدق والإنصاف، وليجد الفرق الواضح بين طريقة العلاّمة وعلماء الإمامية، وبين طريقة الفضل وعلماء العامة في النظر والبحث والاستدلال.

---

(١) دلائل الصدق ٢ / ٣٥٠.

* قال العلاّمة: «الثاني: من مسند أحمد ـ: «لمّا نزل ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾[(١)] جمع النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم من أهل بيته ثلاثين، فأكلوا وشربوا ثلاثاً، ثمّ قال لهم: من يضمن عنّي دَيني ومواعيدي ويكون خليفتي ويكون معي في الجنّة؟ فقال عليٌّ: أنا. فقال: أنت...»[(٢)].

فقال الفضل: «هذا الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات في قصّة طويلة، وليس فيه (ويكون خليفتي)، وهذا من وضعه أو من وضع مشايخه من شيوخ الرفض وأهل التهمة والافتراء.

وفي مسند أحمد بن حنبل: (ويكون خليفتي) غير موجود، بل هو من إلحاقات الرفضة.

وهذان الكتابان اليوم موجودان، وهم لا يبالون من خجلة الكذب والافتراء...»[(٣)].

أقول:

ماذا لو وجد الباحث «ويكون خليفتي» في «مسند أحمد»؟! وماذا لو وجد في الموضوعات حديثين في أوّلهما «وخليفتي من أهلي» وفي

(١) سورة الشعراء ٢٦ : ٢١٤.

(٢) نهج الحقّ: ٢١٣، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٣٥٩.

(٣) دلائل الصدق ٢ / ٣٥٩.

الثاني «وخليفتي في أهلي»؟! هل يبالي الفضل وأمثاله من خجلة الكذب؟! وهل يبقىٰ مناص لهم من قبول الحديث ودلالته علىٰ الإمامة والخلافة لأمير المؤمنين بعد النبيّ بلا فصل؟! وهل يبقىٰ لهم من عذر في القول بإمامة غيره؟!

ولفظ الحديث في مسند أحمد كما يلي:

«عن الأسود بن عامر، عن شريك، عن الأعمش، عن المنهال، عن عبّاد بن عبدالله الأسدي، عن عليٍّ رضى الله عنه، قال: لمّا نزلت هذه الآية: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ قال: جمع النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من أهل بيته، فاجتمع ثلاثون، فأكلوا وشربوا؛ قال: فقال لهم: من يضمن عنّي ديني ومواعيدي ويكون معي في الجنّة، ويكون خليفتي في أهلي؟

فقال رجل ـ لم يسمّه شريك ـ: يا رسول الله! أنت كنت بحراً، مَن يقوم بهذا؟!

قال: ثمّ قال الآخر....

قال: فعرض ذلك علىٰ أهل بيته.

فقال عليٌّ رضي الله عنه: أنا»[1].

---

(١) مسند أحمد ١ / ١١١.

أقول:

ولو كان ثمّة إلحاقٌ فهو في كلمة «في أهلي»، فإنّها وإن كانت لا تضرّ بالاستدلال؛ لعدم الفرق بين أهله وغيرهم من المسلمين، إلاّ أنّها غير موجودة في بعض المصادر...

وفي بعضها الآخر كلمة «فيكم» بدل «في أهلي».. روى ذلك ابن إسحاق وابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه وأبو نعيم والبيهقي، قال صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: «يا بني عبد المطّلب! إنّي والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل ما جئتكم به، إنّي قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه؛ فأيّكم يؤازرني على أمري هذا؟

[قال عليٌّ]: فقلت ـ وأنا أحدثهم سنّاً، وأرمصهم عيناً، وأعظمهم بطناً، وأحمشهم ساقاً ـ: أنا يا نبيّ الله أكون وزيرك عليه.

فأخذ برقبتي فقال: إنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا!

فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع وتطيع لعليّ»[1].

وفي تفسير البغوي بعد: فأيّكم يؤازرني على أمري هذا: «ويكون

(١) كنز العمّال ١٣ / ١٣١ ـ ١٣٣ ح ٣٦٤١٩.

أخي ووصيّي وخليفتي فيكم»[١].

وفي لفظ ابن مردويه: «من يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي ووليكم من بعدي»[٢].

وفي لفظ آخرجه أحمد وابن جرير والضياء المقدسي: «فأيكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي ووارثي؟»[٣].

وليس هذا الحديث في مسند أحمد فقط... فقد أخرجه باللفظ المذكور:

١ ـ أبو جعفر الطبري وصحّحه، تاريخ الطبري ١ / ٥٤٣....

٢ ـ أبو جعفر الطحاوي....

٣ ـ الضياء المقدسي في كتاب المختارة الذي التزم فيه بالصحّة[٤]، وربّما قدّمه بعضهم على بعض الكتب المعتبرة المشهورة....

٤ ـ ابن أبي حاتم، الذي نصّ ابن تيميّة على إنّه لا يروي في تفسيره شيئاً من الموضوعات[٥].

---

(١) تفسير البغوي ٣ / ٣٤٢.

(٢) كنز العمّال ١٣ / ١٤٩ ح ٣٦٤٦٥.

(٣) كنز العمّال ١٣ / ١٧٤ ح ٣٦٥٢٠.

(٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١ / ١٤٤.

(٥) منهاج السُنّة ٧ / ١٣.

٥ ـ أبو بكر ابن مردويه الأصبهاني....

٦ ـ أبو نعيم الأصفهاني....

٧ ـ أبو بكر البيهقي، في دلائل النبوّة ٢ / ١٧٩....

٨ ـ ابن الأثير الجزري، في الكامل في التاريخ ١ / ٥٨٥ ـ ٥٨٦....

٩ ـ الشيخ علي المتّقي الهندي، في كنز العمّال ١٣ / ١٣١ ح ٣٦٤١٩ و ص ١٧٤ ح ٣٦٥٢٠....

فهؤلاء جملة من رواة هذا الحديث العظيم، الذي هو نصّ في إمامة الإمام أمير المؤمنين عليه السّلام، وإن رغمت أُنوف النواصب اللئام.

ومن أعجب العجب أن يكذب الفضل ويفتري على العلاّمة الكذب!

* وقال العلاّمة: «السادس ـ في مسند أحمد وفي الجمع بين الصحاح الستّة ما معناه: إنّ رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم بعث براءة مع أبي بكر إلى أهل مكّة، فلمّا بلغ ذا الحليفة بعث إليه عليّاً فردّه، فرجع أبو بكر إلى النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم فقال: يا رسول الله! أنزل فيَّ شيء؟! قال: لا، ولكنّ جبرائيل جاءني وقال: لا يؤدّي عنك إلاّ أنت أو رجل منك»(١).

(١) نهج الحقّ: ٢١٥، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٣٧٩.

فذكر الفضل الخبر بنحوٍ آخر بلا ذِكر مصدر، ثمّ قال: «هذا حقيقة الخبر، وليس فيه دلالة على نصّ، ولا قدح في أبي بكر. وأمّا ما ذكر أنّ رسول الله قال: لا، ولكنّ جبرائيل أتاني... فهذا من ملحقاته وليس في أصل الحديث هذا الكلام»[1].

أقول:

أوّلاً: إنّ العلاّمة رحمه الله ذكر مصدر حديثه، والفضل لم يذكر لِما ذكره مصدراً، وإن دقّقت فيه النظر وجدته مختلَقاً موضوعاً!

وثانياً: الجملة المذكورة موجودة في مسند أحمد بنصّ الحديث، وهذا لفظه:

«عن عليّ، قال: لمّا نزلت عشر آيات من براءة على النبيّ، دعا النبيّ أبا بكر فبعثه بها ليقرأها على أهل مكّة، ثمّ دعاني النبيّ فقال لي: أدرك أبا بكر، فحيثما لحقته فخذ الكتاب منه فاذهب به إلى أهل مكّة فاقرأه عليهم؛ فلحقته بالجحفة، فأخذت الكتاب منه، ورجع أبو بكر إلى النبيّ فقال: يا رسول الله، نزل فيَّ شيء؟!

قال: لا، ولكنّ جبريل جاءني فقال: لن يؤدّي عنك إلاّ أنت أو رجل منك»[2].

---

(١) دلائل الصدق ٢ / ٣٨٠.

(٢) مسند أحمد ١ / ١٥١.

فانظر من الكاذب المختلق؟!

* وقال العلاّمة: «روى الخوارزمي عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: عليٌّ يوم القيامة على الحوض، لا يدخل الجنّة إلاّ من جاء بجواز من عليّ»[1].

فقال الفضل: «من ضروريات الدين أنّ النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم صاحب الحوض المورود والشفاعة العظمى والمقام المحمود يوم القيامة. وأمّا أنّ عليّاً صاحب الحوض فهو من مخترعات الشيعة، ولم يرد به نقل صحيح. وهذا الرجل الذي ينقل كلّ مطالبه من كتب أصحابنا لم ينقل هذا منهم، وذلك لأنّه لم يصحّ فيه نقل عندنا...»[2].

أقول:

إنّما ينقل العلاّمة الأحاديث من كتاب أو كتابين من كتب أهل السُنّة ولم يكن يقصد الاستيعاب والاستقصاء، وإنّما مراده بيان أنّ مناقب الإمام عليه السلام متّفق عليها بين الطرفين.

وهذا الحديث رواه من كتاب الخوارزمي[3]، وهو من علماء أهل السُنّة كما ذكرنا في فصل «الطعن في علماء السُنّة».

(١) نهج الحقّ: ٢٦١، وانظر: دلائل الصدق ٢ / ٥٨٧.

(٢) دلائل الصدق ٢ / ٥٨٨.

(٣) مناقب الإمام عليّ عليه السلام: ٣١٩ ح ٣٢٤.

ومن رواته أيضاً:

١ ـ أحمد بن حنبل، كما في الصواعق المحرقة: ٢٦٥.

٢ ـ أبو القاسم الطبراني، كما في الصواعق المحرقة: ٢٦٥.

٣ ـ أبو عبدالله الحاكم، في المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٤٨ ح ٤٦٦٩ وصحّحه.

٤ ـ ابن حجر المكّي، في الصواعق المحرقة: ٢٦٥.

٥ ـ علي المتّقي الهندي، في كنز العمّال ١٣ / ١٤٥ ح ٣٦٤٥٥ و ص ١٥٧ ح ٣٦٤٨٤.

فاقرأ واحكم من الكذّاب المفتري!!

أقول:

وبهذا القدر ممّن ذكرتُه كفايةٌ.. وقد قال الشيخ المظفّر ـ في بيان موقف القوم من فضائل أمير المؤمنين عليه السّلام المخرجّة في كتبهم، وما يروونه فضيلة لغيره ـ: «... ولذا لا يروون له عليه السلام فضيلة إلاّ وطعنوا مهما أمكن بسندها أو دلالتها، ولا تنشرح نفوسهم لها، بخلاف ما إذا رووا فضيلة لغيره! ولا بُدّ أن يظهر الله مخفيّات سرائرهم على صفحات أرقامهم وطفحات أقلامهم، كما رأيته من هذا الرجل في كثير من كلماته»[1].

---

(١) دلائل الصدق ٢/ ٥٦٦.

أقول:

خصوصاً في ما رووه بفضل عمر! فقد ذكر ابن روزبهان: «وكان عمر من المحدَّثين، وكان وزير رسول الله»[١].. «وكيف يصحّ لأحدٍ أن يطعن في علم عمر؟! وقد شاركه النبيّ في علمه، كما ورد في الصحاح عن ابن عمر، قال: سمعت رسول الله يقول: بينا أنا نائم أُتيتُ بقدح لبن فشربت...»[٢].

بل قال: «فضائله لا تعدّ ولا تحصى»[٣]!

والأعجب من ذلك محاولة إلزام الإمامية بما رواه قومه في حقّ الآخرين، خصوصاً عمر!! يقول: «روي في الصحاح عن سعد بن أبي وقّاص، قال: استأذن عمر بن الخطّاب على رسول الله وعنده نسوة من قريش تكلّمنه، عاليةً أصواتهنّ... فقلن: نعم، أنت أفظّ وأغلظ. فقال رسول الله: يابن الخطّاب! والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان سالكاً فجّاً إلّا سلك غير فجّك»[٤].

فقال ابن روزبهان: «هذا حديث نقله جمهور أرباب الصحاح،

---

(١) دلائل الصدق ٣/ ١٢٣.

(٢) دلائل الصدق ٣/ ١٣٠.

(٣) دلائل الصدق ٣/ ٨٥.

(٤) دلائل الصدق ٣/ ٨٤.

ولا شكّ في صحّته لأحد، وهذا حجّة على الروافض حيث يقولون: إنّ بيعة أبي بكر كانت باختيار عمر بن الخطّاب؛ فإنّه لو صحّ ما ذكروا أنّه باختياره فهو حقّ لا شكّ فيه، بدليل هذا الحديث، لأنّه سلك فجّاً يسلك الشيطان فجّاً غيره...».

قال: «وهذا من الإلزاميات العجيبة التي ليس لهم جواب عن هذا ألبتّة»(١).

قلت:

إي واللّه، إلزام الإمامية بما لا يروونه ولا يرون صحّته، من الإلزاميات العجيبة!!

وبقيت هنا عدّة نقاط...

الأولى: إنّ هذا الرجل يحاول تنزيل بعض الفضائل الصحيحة الثابتة لأمير المؤمنين عليه السلام على حقّيّة خلافة المشايخ، فقد قال في حديث: «عليّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ»: «هذا دليل على حقّيّة الخلفاء، لأنّ الحقّ كان مع عليّ، وعليّ كان معهم، حيث تابعهم وناصحهم، فثبت من هذا خلافة الخلفاء»(٢).

الثانية: إنّه يحاول الجمع بين حبّ عليّ وأهل البيت عليهم السلام،

---

(١) دلائل الصدق ٣ / ٨٥.

(٢) دلائل الصدق ٢ / ٤٦٨.

وبين حبّ الشيخين وعموم الصحابة؛ فهو يقول في موضع من كتابه، في حبّ الإمام عليه السّلام: «الحمد لله الذي جعلنا من أهل محبّته، وملأ قلوبنا من صفو مودّته»[١].. ثمّ يقول في موضع آخر: «الروافض لا يحكمون بالمحبّة إلاّ بمثالب الغير»[٢]....

ويقول في موضع ثالث: «كلّ ما نقل من فضائله وفضائل أهل بيت النبيّ ما لم يكن سبباً إلى الطعن في أفاضل الصحابة. فنتسلّمه ونوافقه فيه، لأنّ فضائلهم لا تحصىٰ، ولا ينكره إلاّ منكر نور الشمس والقمر...

فإنّ أهل السُنّة يعملون بكلّ حديث وخبر صحيح بشرائطها، ولكن كما صحّ عندهم الأحاديث الدالّة علىٰ فضل عليّ بن أبي طالب وأهل بيت رسول الله، كذلك صحّ عندهم الأحاديث الدالّة علىٰ فضائل الخلفاء الراشدين، فهم يجمعون بين الأحاديث الصحاح وينزلون كلاً منزله الذي أنزله الله، ولا ينقصون أحداً ممّن صحّ فيه هذا الحديث.

والشيعة ينقلون الأحاديث من كتب أصحابنا ممّا يتعلّق بفضائل أهل البيت، ويسكتون عن فضائل الخلفاء وأكابر الصحابة، ليتمشّىٰ لهم الطعن والقدح، وهذا غاية الخيانة في الدين، وأيّة البعض الآخر ممّا يتعلّق بعين ذلك الشيء، ليتمشّىٰ به مذهبه ومعتقده؟! ونعوذ بالله من

(١) دلائل الصدق ٢ / ٤٢٧.

(٢) دلائل الصدق ٢ / ٥٦٥.

هذه العقائد الفاسدة»[١].

بل إنّه يرىٰ في كلام آخر له أنّ التشكيك في فضائل أكابر الصحابة ـ كالخلفاء ـ ينافي الإيمان، وهذه عبارته:

«لا يشكّ مؤمن في فضائل عليّ بن أبي طالب، ولا في فضائل أكابر الصحابة كالخلفاء»[٢].

فأوّلاً: إنّه يشترط في قبول الخبر الصحيح الوارد عندهم في فضل أمير المؤمنين عليه السلام أن لا يكون سبباً إلى الطعن في من تقدّم عليه في الخلافة، وإلاّ فالخبر غير مقبول؛ هذا كلامه.

وأيّ خبر في فضله عليه السلام لا يكون سبباً في القدح في القوم وإبطال تقدّمهم عليه؟!

وثانياً: إنّه في الوقت الذي لا يروي في كتابه رواية واحدة من كتب الإمامية ليستدلّ بها على العلاّمة الحلّي أو يلزمه بها، يريد من الإماميّة قبول كلّ ما ورد في كتب قومه في فضل الصحابة، بل يقول إنّ التشكيك في ذلك منافٍ للإيمان!

وثالثاً: إنّه لم يرو في كتابه رواية مسندةً ـ ولا واحدة ـ عن شيء من كتب قومه، فكأنّه لم يكن له إلمام بعلوم الحديث والأسانيد والرجال،

---

(١) دلائل الصدق ٢ / ٥٨٨.

(٢) دلائل الصدق ٢ / ٤٩٨.

ومع ذلك يدّعي صحّة ما رووه في حقّ الصحابة!

ورابعاً: إنّه ينصّ هنا على التسليم بما صحّ في فضل عليّ عليه السلام، ولكنّه في كثير من الموارد التي يستدلّ العلاّمة الحلّي فيها بالأحاديث الصحاح يكذّب بالحديث أو يشكّك في صحّته، تبعاً لابن تيميّة وإن لم يصرّح باسمه والأخذ منه!

وخامساً: إذا كان يدّعي حبّ عليّ عليه السّلام، وكان صادقاً بحمد الله على ذلك، فما باله قد والى أشدّ أعدائه وأكبر مبغضيه كمعاوية وابن العاص ومروان وأشباههم، ولم يحكم عليهم بالنفاق، مع اتّضاح حالهم في بغض الإمام واستمرارهم على عداوته وسبّه؛ كما قال الشيخ المظفّر؟!

وسادساً: إنّه يتّهم الإمامية بالخيانة، وكأنّه يجهل أدنى شرائط البحث والجدل!

وقد كرّر هذا الرجل أمثال هذه الكلمات، مع افتراءات وأباطيل أُخرى، فمثلاً: يقول في موضع: «والعجب، إنّ هذا الرجل لا ينقل حديثاً إلاّ من جماعة أهل السُنّة، لأنّ الشيعة ليس لهم كتاب ولا رواة ولا علماء مجتهدون مستخرجون للأخبار، فهو في إثبات ما يدّعيه عيال على كتب أهل السُنّة، فإذا صار كذلك، فلم لا يروي عن كتب الصحاح؟!...»[1].

---

(١) دلائل الصدق ٢ / ٣٥١.

يقول هذا، وكأنّه يجهل أنّ ما يصنعه العلاّمة الحلّي هو الصواب في مقام المناظرة! ويدّعي مع ذلك أن لا كتاب للشيعة ولا علماء، وأنّهم في إثبات إمامة أمير المؤمنين وإبطال خلافة من تقدّم عليه عيال على أهل السُنّة!

لكنّه في موضع آخر يعترف بوجود كتب للشيعة، غير إنّه يرميها بأنّها من موضوعات يهودي!! فيقول: «وصحاحنا ليس ككتب الشيعة التي اشتهر عند السُنّة أنّها موضوعات يهودي كان يريد تخريب بناء الإسلام، فعملها وجعلها وديعةً عند الإمام جعفر الصادق، فلمّا توفّي حسب الناس أنّه من كلامه، والله أعلم بحقيقة هذا الكلام، وهذا من المشهورات، ومع هذا لا ثقة لأهل السُنّة بالمشهورات، بل لابدّ من الإسناد الصحيح حتّى تصحّ الرواية.

وأمّا صحاحنا، فقد اتّفق العلماء أنّ كلّ ما عُدّ من الصحاح ـ سوى التعليقات في الصحاح الستّة ـ لو حُلف بالطلاق أنّه من قول رسول الله أو من فعله وتقريره، لم يقع الطلاق، ولم يحنث»[1].

فانظر، كيف يتجاسر على الإمام الصادق عليه السلام، وعلى عامّة الإمامية، ثمّ يحاول الخروج من عهدة ذلك!!

الثالثة: لقد قال في كلٍّ من عليٍّ وأبي بكر وعمر: «له فضائل لا تُعدّ

(١) دلائل الصدق ٢ / ٥٩٠.

ولا تحصىٰ»....

هل هذا صحيح؟

ثمّ من الأفضل؟!

وهل تقديم المفضول علىٰ الفاضل جائز أو قبيح؟!

لا يخفىٰ أنّ العلاّمة الحلّي رحمه الله استدلّ لإمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بالنقل والعقل....

أمّا النقل، فالكتاب ونصوص السُنّة الصحيحة عند القوم والمعتبرة عند الفريقين....

وأمّا العقل، فبأفضلية أمير المؤمنين، وأنّ الأفضل هو الإمام.

وقد أجاب ابن روزبهان عن الأدلّة النقلية بأنّها ليست بنصّ علىٰ الإمامة، وأمّا عن الوجوه العقلية فقد صرّح قائلاً: «إمامة المفضول عندنا جائزة»(١).

وهذا من أهمّ مواضع المقارنة بين آراء ابن روزبهان وآراء ابن تيميّة، فإنّه علىٰ شدّة نصبه وعداوته لأمير المؤمنين عليه السّلام، ينصّ في غير موضع من كتابه منهاج السُنّة ـ كغيره من أعلام القوم ـ علىٰ عدم جواز تولية المفضول مع وجود الفاضل(٢).

---

(١) دلائل الصدق ٣/ ٤٦٣.

(٢) منهاج السُنّة ٧/ ١٣٤ وج ٨/ ٢٢٨.

أمّا ابن روزبهان فيجوّز ذلك، بل يدّعي كونه مذهب أهل السُنّة إن كان مراده من قوله: «عندنا» ذلك ـ ليتمكّن من تبرير إمامة أبي بكر بعد رسول الله!

وهكذا، فقد وجدنا ابن روزبهان ـ في مواضع من كتابه ـ أشدّ عداءً لأمير المؤمنين من ابن تيميّة....

فمثلاً: لمّا استدلّ العلاّمة في كتابه منهاج الكرامة بقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾[1] وذكر الرواية الواردة في ذيلها عن طريق الفقيه ابن المغازلي الواسطي الشافعي[2]، لم يكذّب ابن تيميّة تلك الرواية، وإنّما طالب بصحّتها[3]!

أمّا ابن روزبهان فيقول: «هذه الرواية ليست من كتب أهل السُنّة والجماعة، ولا أحد من المفسّرين ذكر هذا»[4].. بل قد تكلّم في ابن المغازلي وطعن فيه كما تقدّم.

ووجدنا إقرار ابن تيميّة بحكم عمر برجم الحامل والمجنونة[5]،

---

(١) سورة البقرة ٢: ١٢٤.

(٢) منهاج الكرامة: ١٢٥ طبعة إيران، وانظر: مناقب الإمام عليّ عليه السّلام: ٢٣٩ ح ٣٢٢، دلائل الصدق ٢ / ١٣٩.

(٣) منهاج السُنّة ٧ / ١٣٣.

(٤) دلائل الصدق ٢ / ١٣٩.

(٥) منهاج السُنّة ٦ / ٤١ و ٤٥.

وابن روزبهان يكذّب أو يشكّك في الخبر كما تقدّم.

هذا، وقد كان في النيّة أن نقارن بين ابن روزبهان وبين ابن تيميّة وكتابيهما في الردّ على العلاّمة الحلّي، ولكنّا تركنا ذلك إلى مجال آخر خوفاً من الإطالة.

والحمد لله أوّلاً وآخراً، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين وسلّم تسليماً كثيراً.

المحتويات